

أزمة اليسار المصري

عبد القادر ياسين

تحرير

نبيل صبحي عبد الغفار شكر سعد الطويل

حسن شعبان صلاح عدلي مصطفى مجدى الجمال



مقدمة

استبدت أزمة طويلة باليسار المصري. وهي غير مستعصية على الحل. وقد آن الأوان لرفع رؤوسنا من الرمال التي غرسنا رؤوسنا فيها، ردحًا من الزمان .

التشخيص نصف العلاج. وقد اجتهدت جبهتنا؟، فرأت بأن التبعض هو أس البلاء، والحلقة الرئيسية، التي إن سحبناها سحبنا معها بقية الحلقات. لهذا، كانت هذه المائدة المستديرة حول «أزمة اليسار»، التي بدأت بورقة من «الجبهة»، وعلّق عليها كوكبة من فرسان اليسار المصري، فكان هذا الكتاب ولكن بدون مداخلة «التجمّع التي بإرسالها الأستاذ حسين عبد الرزاق، لكنه لام يفعل، فيما لم يتكرم «الاشتراكيون الثوريون» بمجرد تسمية مندوبهم إلى المائدة . .

القاهرة في 2 / 4 / 2012

الجبهة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية

فارس .. وكاتب .. وقضية

فارسنا اليوم.. المناضل الدءوب والمؤرخ والكاتب.. الصديق أبو جميل «عبد القادر ياسين» .

الكتاب .. «الحركة الشيوعية المصرية الجذور والسمات والمآل» .

أما القضية .. قضيتنا .. وقضيتكم جميعاً ..

قضية الطبقة العاملة المصرية والشعب المصري . قضية بناء الاشتراكية على أرض هذا الوطن .

قضية بناء الحزب الذي يحمل لواء هذه القضية .

بدأت فصولها مع بدايات العقد الثاني من القرن العشرين .. ومازلنا حتى اليوم . أبطالها فرسان

بحق .. بما لهم وما عليهم قدموا تضحيات غالية .. قدموا حياتهم من أجل قضية يؤمنون بها .

تحية لكل أبطال وشهداء الطبقة العاملة المصرية .

ويقدم لنا اليوم الصديق أبو جميل ورقة عمل للمناقشة ، تطرح أزمة اليسار المصري ويصل ، في

النهاية ، إلى استنتاجات مفادها أن :

-العلنية.

-الثقافة النظرية الكافية.

-الخبرة الواسعة.

-الدروس المستفادة من عقم الانشقاقات.

والأهم من هذا كله:

«الرؤية السياسية الواحدة للداخل والإقليم والخارج»

«الانتخابات النيابية الأخيرة كشفت مدى ضعف اليسار ، وما دفعه إلى الارتباك في تحالفاته

الانتخابية».

«الأمر الذي جعل من توحيد اليسار أمرًا ملجأً لتحقيق الحضور السياسي اللائق به».

حسن شعبان

ورقة للمناقشة في أزمة اليسار المصري

عبد القادر ياسين

معروف أن «الحزب الاشتراكي المصري» قد تأسس في صيف 1921، وسرعان ما اختار الدخول إلى الحاضنة الدولية (الكومنترن)، سنة 1922، وحمل صفة «الشيوعي»، بدلاً من الاشتراكي. لكن الكومنترن قطع علاقته بالشيوعي المصري، سنة 1930، بعد أن تأكد له استحالة استمرار التعاون مع ذلك الحزب.

في قطيعة مع الميلاد الأول، وخارج الحاضنة الدولية، جاء الميلاد الثاني للحركة الشيوعية المصرية، أواخر ثلاثينيات ومطلع أربعينيات القرن العشرين، في شكل حلقات متباعدة (تحرير الشعب، الحركة المصرية للتحرر الوطني [ح.م.])، الطليعة الشعبية للتحرر، إيسكرا، القلعة، وطلايعة الإسكندرية). وإن كانت وثبة 1946 الوطنية المصرية

قد زادت في اقتناع أعضاء وكوادر هذه الحلقات بمدى إلحاح وحدثها، لمواجهة التحديات الوطنية والطبقية الجسيمة. فكانت الوحدة التي ضمت، في أبريل / نيسان 1947، كلاً من ح. م.، وإيكسرا، و جزءاً من تحرير الشعب، والقلعة، و طليعة الإسكندرية، وبذا ولدت «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدثو) ولكن بعد أن انسلك عن ح. م. 1946، فوزي جرجس وعبد الفتاح القاضي، مشكلين «العصبة الماركسية»، وفي الوقت الذي انضم الجزء المتبقي من «تحرير الشعب» إلى «طليعة الشعب للتحرر»، وتسمى التنظيم الجديد باسم «طليعة العمال». فيما شكل التروتسكيون، منذ أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، منظمة «الفن والحرية»، التي سرعان ما خرج منها تنظيم «الخبز والحرية».

مع تجذر أزمة المجتمع المصري، تعمقت، أيضاً، أزمة الحركة الشيوعية المصرية، فتوالت الانشقاقات في «حدثو»، حيث تربّص القادة المتحدرون من ح. م. ومن إيسكرا كل منهم بالآخر، وتوفرت ذرائع الانشقاق، بعد أن تقدم رأس ح. م.

حيث تقدم هنري كوريل بورقته الشهيرة «خط القوي الوطنية الديمقراطية»، وجابهه شهدي عطية الشافعي بورقته «خط الطبقة العاملة»، و سرعان ما قاد الشافعي أول انشقاق عن «حدتو» ، وتلتها ستة انشقاقات (التكتل الثوري / صوت المعارضة/ نحو منظمة بلشفية / العمالية الثورية / نحو حزب شيوعي / المنظمة الشيوعية المصرية/ نحو حزب شيوعي مصري)

في 15 / 5 / 1948 انتهزت حكومة النقراشي فرصة اشتراك الجيش المصري في حرب فلسطين، لتعلن تلك الحكومة الأحكام العرفية، ولتلتهم المعتقلات المصرية مئات الشيوعيين، من التنظيمات كافة.

وفي هذه المعتقلات تشظت «حدتو» إلى 28 انشقاقاً، لم يبق منها سوى «طليعة الشيوعيين»، و«النجم الأحمر»، فيما حملت «العصبة الماركسية» اسم «نواة الحزب الشيوعي المصري». في الوقت الذي تأسس «الحزب الشيوعي المصري» ، مطلع 1950 ، من روافد أربعة: «التكتل الثوري» ، «طليعة الإسكندرية»، «العصبة الماركسية»، و «حدتو»

فيما تولى رجل من خارج هذه التنظيمات موقع الأمين العام للحزب الوليد، وهو د. فؤاد مرسي، الحاصل على دكتوراه الدولة من جامعة السوربون بباريس . وقد وضع «المصري» حدًا لإهدار النظرية ، ولعلنية التنظيمات السرية.

منذ «حركة الجيش»، في 23 يوليو / تموز 1952، غدا الموقف من الطبيعة الطبقيّة لنظام الحكم في مصر العامل الرئيسي في انشقاقات التنظيمات الشيوعية المصرية ، ووحداتها المتوالية؛ فبعد أن انفردت «حدتو» بإعطاء صوتها لحركة الجيش، دونًا عن بقية المنظمات الشيوعية المصرية والعربية والأجنبية، وفي تماثل مع «الإخوان المسلمين». وللمفارقة فإن بعض قادة «حدتو» والإخوان اشتركوا في التوهم بأن حركة الجيش حركتهم!

غني عن القول بأن بعض قادة «حدتو»، يتقدمهم كمال عبد الحليم قد أسسوا وهمهم على

إخفاء «حدتو» لمطبعة «الضباط الأحرار»، في أعقاب حريق القاهرة (1952 / 1 / 26)،

وطباعة بياناتهم عليها، بل كتابة معظم هذه البيانات من قبل «حدثو» نفسها، ناهيك عن تبكير ضابط من «حدثو» هو القائم مقام (العقيد) يوسف صديق، في التحرك بكتيبته مبكراً ساعة عن موعد التحرك، فأنقذ الحركة من الاغتيال المؤكد.

فضلاً عن أن عبد الحليم كان يتصدر مجموعة من قادة «حدثو» وكوادرها في مجال العمل العلني (النقابات / حركة السلام / الصحافة العلنية)، بينما للعمل العلني استحقاقات ، لا مفر من دفعها للسلطة، فالبرجوازية لا تمنحك تعبيراً علنياً، إلا وهي تطمع في أن تنتفع من ورائه. وقد حاول من تصدوا للعمل العلني في «حدثو» أن يمدوا تلك الاستحقاقات إلى العمل السري ، وتجلى الغضب من هذا المد، أولاً ، في انشقاق إبراهيم فتحي بجزء من التنظيم الطلابي وتشكيله «وحدة الشيوعيين»، ثم كان الخروج الكبير لرأس «حدثو» سيد سليمان رفاعي (بدر) ، ومعه نسبة غير صغيرة من قادة وكوادر وأعضاء «حدثو»، صيف 1953 ،

ليشكلوا « حدتو - التيار الثوري»، ما اضطر من تبقى في « حدتو» إلى أن يحدوا حذو بقية المنظمات الشيوعية، المحلية، والعربية، والأجنبية. ما عرّض الأخيرين للتعذيب، بما فاق غيرهم من الشيوعيين، وكان «بيان السجن الحربي» الشهير.

في السجون والمعتقلات، اكتشف الشيوعيون أن الحدود قد انمحت فيما بينهم، وأن خطوطهم السياسية متطابقة، فضلاً عن فزع قادة المنظمات الشيوعية من فكرة انتهائها، ما جعل الوحدة « طوق نجاة لها جميعاً». هنا توحدت أربع منظمات (ت.ث.، طليعة الشيوعيين، النجم الأحمر، نواة الحزب، في «الحزب الشيوعي المصري الموحد» (فبراير / شباط / 1955)، وبعد نحو شهر انضمت « حدتو» إلى هذه الوحدة.

بعد أن وضع جمال عبد الناصر حدًا لمراهنته على الولايات المتحدة كي يُحدّث مصر بالاعتماد على واشنطن، بمجرد أن نفذ صبره، ربيع 1955، وتأكد من عدم رغبة واشنطن مد يد المساعدة له، اقتصاديًا وعسكريًا، بدأ عبد الناصر مسيرته القومية التقدمية، فكانت «صفقة الأسلحة التشيكية»، خريف 1955، تم الاعتراف بالصين الشعبية، مما طوّر علاقة الحب المفقود بين القاهرة وواشنطن إلى مواجهة، انتهت بالعدوان الثلاثي، خريف 1956.

في هذه المرحلة، أعطت المنظمات الشيوعية صوتها لعبد الناصر، واتحدت بramerها في تحديد الطبيعة الطبقية لنظام عبد الناصر، فقدت تلك المنظمات مبرر تبعثها، وكان أن أسست مكتب تنسيق فيما بينها، أدى إلى توحيد «الموحد» و«المصري» في المتحدة، صيف 1957، قبل «الشيوعي للعمال والفلاحين». ، وكانت الوحدة الكبرى بين أكبر ثلاث منظمات شيوعية، في 8 يناير / كانون الثاني 1958، وإن عابها تربص «المصري» و«ع. ف. ب» بقيادة «حدتو»، داخل «الوحدة» ، الأمر الذي تعزز، بمجرد وقوع عبد الناصر على تنظيم ديكتاتور البرتغال، سالاازار «الاتحاد القومي»، لتطبيقه في مصر. ومنح المتحدرين من «حدتو» تأييدهم المطلق لعبد الناصر في هذا الصدد، فيما اختار المنحدرين من «المصري» و«ع.ف.ب.» معارضة «الاتحاد القومي». ثم كان تحقيق الوحدة المصرية- السورية (22 / 2 / 1958)، فرحب بها الحزب الوليد، قبل أن يطالب بضرورة الاستواء بالديمقراطية في تلك الوحدة، واستثنى المتحدرين من «حدتو» أنفسهم من تلك المطالبة، فنشأ تمايز حاد، سرعان ما تحول إلى اصطفااف ، بين من وقَّعوا لعبد الناصر على بياض (حدتو)، وبين من تحفظوا ، مشددين على ضرورة الأخذ بالديمقراطية أسلوب حياة، ما خصَّص الأرض لانشقاق «حدتو» في معظمها عن الحزب الوليد .

مع حملات الاعتقال الواسعة ضد الشيوعيين ، مطلع 1959، أخذت الشقة تتسع بين «الحزب» و «حدثو» ، حيث طالب الاتجاه المتنفذ في الأول بإسقاط نظام عبد الناصر «ممثل الجناح اليميني في البرجوازية القومية»، فيما طوّرت «حدثو» تأييدها لنظام عبد الناصر، الذي اعتبرته، بداية، ممثلاً ليسار البرجوازية الوطنية، أي البرجوازية الصغيرة ، وتحت سياط الجلادين ، طوّرت «حدثو» هذا الأمر ، فلاحظت وجود «مجموعة اشتراكية» في النظام، يقودها عبد الناصر نفسه ، لذا لم تجد «حدثو» صعوبة في حل نفسها، بل إن قواعدها ضغطت للتعجيل بالحل، مادامت في السلطة «مجموعة اشتراكية»، بما يجعل من المُلح تحقيق «وحدة الاشتراكيين»، ودعم تلك «المجموعة».

أما الحزب ، فقد اضطر إلى تليفيق ما يشبه المؤتمر للحل الخجول، بعد نحو شهر من حل «حدثو» (ربيع 1965).

مجموعة من «الحزب» تحفظت على الحل، فيما جاهر بمعارضته الثلاثة المعروفون (رجائي طنطاوي، ومنصور زكي، وعدلي جرجس). واستمروا يحملون اسم «الحزب الشيوعي المصري 8 يناير»، فيما لم تجاهر مجموعة أخرى بمعارضتها، وظلت تعمل، وإن بدون اسم، وضمنت كلاً من: نبيل صبحي، وحسن الساكت، ومحمد عبد الواحد، وعبد العال البسطاويسي، وحفني. أما «حدثو» فإن مجموعة صغيرة منها اختارت الوقوف في المنطقة الرمادية، وتسمت باسم «التيار».

لأن هزيمة 1967 كشفت الخلل الاستراتيجي في نظام عبد الناصر، لذا فإن مجموعة من المتحفظين على حل الحزب، عادوا فشكّلوا حلقتين، سرعان ما اتحدتا، وأصدرتا نشرة «الشروق»^(*)، وقد تمت الوحدة دون مشاكل تُذكر، فالخط السياسي واحد،

(*) قادة المجموعة الأولى هم: نبيل الهلاي، ميشيل كامل، فوزي حبشي، يوسف درويش، أديب يمّري ومحمد علي عامر.

أما المجموعة الثانية: فضمنت كلاً من: فخري لبيب، وعبد الله كامل، نبيل صبحي، سيد سالم، وجميل حقي .

وملابسات التأسيس متطابقة، والأصل التاريخي لقادة المجموعتين يعود — في أغلبيته — إلى «المصري» أو «ع.ف.»، مع شخصين فقط متحدرين من «حدثو»، هما حبشي ، وعامر. فيما وجدت «وحدة الشيوعيين» نفسها في «حزب العمل الشيوعي المصري»

مع ارتداد السادات عن خط عبد الناصر

التقت مجموعة متحدرة من «حدثو»، تصدرها زكي مراد، وأصدرت نشرة «الانتصار»، واشتدت معارضة اليساريين للسادات، ما شكّل عامل دفع إلى وحدة القائم من الحلقات الشيوعية، فالتقى مندوبون عن خمس حلقات ، واستُبعد «التيار»، لميله المعلن للسادات، لمجرد توفير الأخير هامشاً في مجال حرية التعبير، بما جعل التيار يميّزه عن عبد الناصر، الذي غابت الديمقراطية عن عصره. وانتهى اللقاء بوحدة ثلاث حلقات ، هي : الشروق، والانتصار، ومجموعة ثالثة تصدرها كادران حدثويان، هما : سعد كامل ، ومحمود توفيق، فكان «الحزب الشيوعي المصري»، في 1 / 5 / 1975.

وبقي «العمال» و «8يناير» و«التيار» خارج هذا الحزب. وإن تعرض الأخير لنحو خمسة انشقاقات، بذرائع واهية! قبل أن تتعمق الخلافات داخله بين تيار يميني، يمالئ سلطة مبارك، وآخر يعارضها، فكان خروج الأخير، الذي انتظر مدة، قبل أن يؤسس «حزب الشعب الاشتراكي». ولكن بعد أن حل كل من «8يناير»، و«العمال» نفسيهما، على نحو مثير للاستهجان. فيما استمر التروتسكيون يمارسون نشاطهم شبه العلني، منذ الثمانينيات، ليقع أول انشقاق عندهم 2010، وحمل اسم «التجديد الاشتراكي»، بأسباب مثيرة للجدل.

الاستنتاجات

باستقراء مسيرة الحركة الشيوعية المصرية، سيلاحظ ما يلي:

— وجود الحاضنة الدولية (الكومنترن)، على مدى عشرينيات القرن العشرين، همى الحزب من

الانقسامات.

- علنية الحزب، ما بين سنتي (1921-1924)، قطع الطريق على الحجة في حجب الديمقراطية

الداخلية عن الحزب.

— أما في الميلاد الثاني للحركة الشيوعية ، فقد بقى الجنين خارج رحم الحاضنة الدولية ، التي

سرعان ما حلَّت نفسها (15 / 5 / 1943).

— كما أن السرية وفرت حجة لمصادرة الديمقراطية داخل المنظمات الشيوعية ، وتم استخدام

هذا الغياب على نحو رديء، ما عرَّض الأقلية للاضطهاد من قبل الأغلبية، وعزز الميل للانقسام،

خاصة مع سيادة العنصر البرجوازي الصغير في عضوية المنظمات ، وهو الميل بطبعه للانشقاق ،

بحكم نزقه وميله للبسطة أو الدكان الصغير ، على الدخول في شراكة في سوبر ماركت.

— ظهور التروتسكية ، أواخر الثلاثينيات ، والماوية، أواسط الستينيات وفراً أرضية دولية

للانقسامات.

— علينا أن لا نُغفل دور الضربات البوليسية ، والتراجعات في تسعير الصراع الداخلي ، الذي لا

يجد متنفسه في جو غياب الديمقراطية، فينفجر في صورة انشقاقات .

— واليوم، ثمة العلنية، والثقافة النظرية الكافية، والخبرة الواسعة، والدروس المستفادة من عقم الانشقاقات، والأهم من هذا كله الرؤية السياسية الواحدة للداخل، والإقليم، والخارج. فضلاً عن أنه لم يعد ثمة مكان ماوية والسوفييتية والتروتسكية.

— يبقى أن الانتخابات النيابية الأخيرة (2011) كشفت مدى ضعف اليسار، بسبب تبعثه، ما دفعه إلى الارتباك في تحالفاته الانتخابية، الأمر الذي جعل من توحيد اليسار أمراً ملحاً، لتحقيق الحضور السياسي اللائق به، ولأن التحالفات محكومة بميزان القوى. فضلاً عن أن وحدة اليسار من شأنها وضع حد للاعتكاف الذي اختاره بعض اليساريين، ناهيك عن أن وحدة اليسار ستعيد إليه هيئته. وسيركز اليسار كل جهوده ضد العدو، والكف عن الاجتهاد في تأكيد تمثيل كل تنظيم، دون غيره لليسار.



كيف يمكن تجاوز أزمة اليسار المصري عبد الغفار شكر (التحالف الشعبي الاشتراكي)

تناول الأستاذ عبد القادر ياسين، وهو المؤرخ والباحث المدقق أزمة اليسار المصري من زاوية الانشقاقات التي تعرضت لها التنظيمات اليسارية على مدار تاريخها، باعتبارها العامل الأساسي في هذه الأزمة . والحقيقة أن أزمة اليسار المصري لها أبعاد متعددة فكرية وسياسية، وتنظيمية، بل ربما تكون الانشقاقات نتيجة لعوامل أخرى حكمت مسيرة اليسار المصري التي تقرب من المائة سنة . وفيما يلي نعرض لأهم هذه العوامل والأسباب التي ساهمت مجتمعة في صنع أزمة اليسار :

أولاً : افتقاد الطابع المؤسسي للتنظيمات اليسارية :

والمقصود هنا بالطابع المؤسسي أن يتكون التنظيم من هيئات حزبية قاعدية وقيادية، تربطها علاقات موضوعية، بصرف النظر عن أشخاص القائمين على هذه الهيئات،

وأن تكون هناك قواعد تحكم العلاقات بين هذه المكوّنات تتحدد أدوار الأشخاص على ضوئها . ولم يكن الحال هكذا في التنظيمات اليسارية، حيث تحكمت فيها العوامل الذاتية وتغيرت بنية التنظيم وفق إرادة القيادات في كثير من الأحيان، واتسع حجم الهيئات القيادية أو ضاق، حسب مجريات الصراع بين هذه القيادات . ولم تكن هناك قواعد تحترم في العلاقة بينها في ظروف العمل السري حيث يصعب على الأعضاء معرفة ما يجرى في التنظيم بما يجاوز حدود نشاطهم المباشر . ولعل افتقاد الطابع المؤسسي في التنظيمات اليسارية هو السبب الأساسي للانقطاع في مسيرة اليسار المصري في مراحل متعددة من تاريخه الطويل ، وما ترتب على ذلك من تبديد الخبرات المكتسبة ، جيلاً بعد الآخر . على عكس ما حققته جماعة الإخوان المسلمين التي راکمت خبراتها جيلاً بعد الآخر ، وطورت تنظيمها في ضوء ما تتعرض له من مخاطر، وتحديات وما تحقّقه من إنجازات، فضمنت بذلك استمرار التنظيم في أحلك الظروف ونقل الخبرة المحصّلة من جيل لآخر ، مما ساعد على تطور نفوذها الاجتماعي والسياسي، مرحلة بعد أخرى .

ثانياً : الانقطاع وتبديد الخبرة فى مسيرة اليسار :

عجز اليسار المصري عن ضمان الاستمرار فى مسيرته وانتقال الخبرة من جيل لآخر ، بل إن الأجيال الجديدة لليساار المصري كانت تبنى تنظيماتها الجديدة من نقطة الصفر ، وتنشط فى المجتمع فى معزل عن خبرة الأجيال السابقة ، وفى كثير من الأحيان ، كانت تمارس نشاطها فى إيدانة للأجيال السابقة عليها . نلاحظ ذلك عندما انتهت تجربة «الحزب الشيوعى المصرى» فى العشرينيات من القرن العشرين بالتصفية الكاملة فى منتصف الثلاثينيات عندما نجحت السلطات فى ملاحقة أهم كوادره وإبعاد معظمهم عن ساحة النضال السياسى وأضعفت بذلك الحزب إلى درجة كبيرة بل نجحت فى نهاية الأمر فى تجنيد السكرتير العام للحزب محمد عبد العزيز للعمل كعميل للبوليس السياسى فوضع الحزب ، بذلك فى قبضة أجهزة الأمن وساءت سمعته ، مما أدى إلى ابتعاد الكثيرين من المناضلين عنه ، وتوقف نشاطه تقريباً فى حقبة الثلاثينيات وتبددت الخبرة التى اكتسبها مناضلوه سواء فى العمل الجماهيرى ،

أو بناء ركائز قوية في مناطق صناعية ، وفي الريف أيضاً والقدرة على النفاذ إلى فئات اجتماعية خارج دائرة العمال الصناعيين كطلاب الأزهر، والمدارس الثانوية، والفلاحين، كما تبددت المعارف السياسية التي حصلها بعض كوادره الذين درسوا في مدرسة كادحي الشرق بالاتحاد السوفيتي . هكذا تلاشى التنظيم الحزبي، وتوقف الكوادر عن النشاط وتبددت الخبرة المكتسبة . وعندما بدأت المرحلة الثانية في نهاية الثلاثينيات ، بدأت بعناصر جديدة ، وأفكار جديدة، وتنظيمات جديدة، وخبرات جديدة ليس لها علاقة بما سبق في تاريخ اليسار المصري . وتكررت نفس الظاهرة عندما تعرضت تنظيمات اليسار في نهاية الخمسينيات إلى محنة الاعتقال الشامل لكل أعضاء التنظيمات اليسارية وكوادرها تقريباً وإيداعهم المعتقلات والسجون ، من 1959 إلى 1964 تعرضوا خلالها لأبشع أنواع التعذيب وانتهت هذه المرحلة بالتفاعل مع التطورات التي حققها نظام الحكم بقيادة . جمال عبد الناصر في المجالين الوطني والاقتصادي الاجتماعي،

فقامت التنظيمات اليسارية بحل نفسها والاندماج كأفراد في تنظيمات السلطة، وانتهت بذلك تنظيمات المرحلة، وأطروحاتها، وخبراتها. وبدأت المرحلة الثالثة في تاريخ اليسار المصري في نهاية الستينيات بتأسيس أحزاب جديدة، كانت الغلبة فيها لشباب السبعينيات و سط إدانة لقرار الحل وإدانة لمن قاموا بذلك وتأسس «حزب العمال الشيوعي المصري» (والحزب الشيوعي المصري 8 يناير)، «والحزب الشيوعي المصري» في قطيعة مع الجيل السابق، وخبراته، رغم أن عدداً محدوداً منهم ساهم في التأسيس للمرحلة الجديدة، ولكنهم لم يعكسوا عليها خبرات تذكر، سواء في مجال التنظيم، أو النضال السياسي الجماهيري، أو على المستوى الفكري. كان غياب المؤسسة ملمحاً بارزاً أيضاً في هذه المرحلة من تاريخ اليسار، بل وكان واضحاً أيضاً في المرحلة الثالثة التي استمرت حتى الآن. ربما يكون حزب «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» قد قطع شوطاً هاماً على طريق بناء تنظيم مؤسسي لاتساع نشاطهن وزيادة عدد الأعضاء بدرجة كبيرة، وممارسة النشاط العلني. ولكن هذا التطور الإيجابي لم يكتمل،

حيث اتجهت القيادة المتنفة في الحزب إلى الالتحاق بالسلطة في بداية التسعينيات على حساب مواصلة بناء الحزب كحزب جماهيري وتعميق طابعه المؤسسي والاهتمام بالكوادر وهي مهام كانت مطروحة بوضوح في قرارات المؤتمر العام الثاني للحزب . وفي مجرى نضال اليسار المصري في نهاية القرن العشرين توقف عن النشاط «حزب العمال الشيوعي المصري» ، «الحزب الشيوعي المصري 8 يناير» وتقلصت إلى درجة كبيرة دائرة نشاط، ونمو الحزب الشيوعي المصري نتيجة للتداخل بينه وبين «حزب التجمع» الذي امتص أهم كوادره ، نتيجة إغراء العمل العلني وجاذبيته . وها نحن نبدأ مرحلة جديدة من تاريخ اليسار المصري ، بعد ثورة 25 يناير وتأسيس أحزاب يسارية جديدة، وشبح الانقطاع وتبديد الخبرة يبدو ماثلاً للعيان . فهناك آلاف الشباب يتجهون إلى اليسار ، دون معرفة كافية بالقيادات الحالية ، ودون تقدير لدورها النضالي وتضحياتها الطويلة يساعد على ذلك أنها لا تلمس ما لديها من خبرة، ولا تجد تنظيمات تستوعبها .

ثالثاً : الطابع النخبوي للحركة :

رغم اتساع دائرة النشاط السياسي وال جماهيري لليسار في بعض الفترات واقتراجه من قطاعات جماهيرية كالعمال، والطلاب والمهنيين، فإن تنظيمات اليسار لم تنجح في إستيعاب هذه القطاعات وكسبها بأعداد كبيرة في عضويتها . حدث ذلك في النصف الأول من العشرينيات ، وفي النصف الثاني من الأربعينيات وفي أوائل الخمسينيات والنصف الأول من السبعينيات وفي كل مرة تبذرت الفرصة ، وبقيت حركة اليسار وتنظيماته في إطار نخبوي يضم عدداً من المثقفين الذين لا يستطيعون التفاعل مع الواقع بأفكار تتناسب مع المستوى الثقافي للجماهير ، والأهم من هذا أن تنطلق من اهتمامات الجماهير وتستطيع الارتقاء بوعي الجماهير . وضاعت أكثر من فرصة كان اليسار على وشك التحول إلى تيار جماهيري نتيجة عجز النخبة عن اختراق الحواجز التي تحول دونها ، وهذه الجماهير وبقيت العضوية في معظمها في دائرة البورجوازية الصغيرة، التي تتسم بالتذبذب في مواقفها ، وتغلب عليها النزعة الذاتية ، فكانت بذلك مصدراً أساسياً للانشقاقات التي عانى منها اليسار، على امتداد تاريخه الطويل .

رابعاً : الانشقاقات :

عالج الأستاذ عبد القادر ياسين هذه الظاهرة ، بقدر كاف من التفصيل ، وأرجعها إلى غلبة العناصر البورجوازية الصغيرة في القيادة والعضوية ، ولكنها كانت في الحقيقة، نتيجة للعوامل الثلاث التي أشرت إليها وهي : افتقاد الطابع المؤسسي للتنظيم ، والانقطاع وتبديد الخبرة جيلاً بعد جيل ، والطابع النخبوي للحركة .

ولعل السؤال الجدير بالمناقشة هنا : كيف يتجاوز اليسار المصري أزمته ؟ وكيف يخرج اليسار المصري من أزمته ؟ خاصة وأن ثورة 25 يناير خلقت واقعاً جديداً في مصر حيث ينجذب إلى العمل العام والاهتمام بقضايا المجتمع والرغبة في المشاركة في النضال من أجل بناء مستقبل أفضل لملايين المصريين أثبتوا خلال عام كامل أنهم مستعدون للمشاركة ومستعدون للتضحية من أجل تغيير أوضاعهم يرفعون رايات الثورة وشعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وهي شعارات اليسار المصري التي طالما طرحها ودخل مناضلوه السجون من أجلها .

ومعظم هؤلاء الوافدين الجدد إلى ساحة النضال السياسي من الشباب، بل ومن مرحلة ما قبل الشباب ، فهل يغتنم اليسار المصري هذه الفرصة، ويتخلص من أمراضه فيعيد بناء نفسه من جديد كتيار جماهيري يضم في صفوفه مئات الألوف من الأعضاء بما يتناسب مع حجم القوى الاجتماعية التي يدافع عن مصالحها ، والتي تشكل أغلبية المجتمع المصري ؟

الحقيقة أن اليسار المصري لديه الآن، من القيادات والمناضلين ومن التنظيمات، ومن العلاقات الجماهيرية، ما يمكنه بالفعل من تحقيق هذا الإنجاز . ومن المهم أن أشير هنا إلى أن تعدد الأحزاب والتنظيمات اليسارية لا يحول دون ذلك، وأنا شخصياً لا أنظر إلى التعددية باعتبارها انشقاقات أو انقسامات، بل هي تعبير عن تفاوت الوعي في صفوف اليسار المصري وتنوع المنابع الاجتماعية للقادة والأعضاء ، والنظر إلى أزمة اليسار المصري والخروج منها من زاوية توحيد تنظيمات اليسار فقط، هو موقف مثالي يتجاوز الواقع

ولا يمكن تحقيقه بمجرد الرغبة فيه . بل يتطلب الأمر التنسيق بين هذه الأحزاب والتنظيمات في النضال السياسي ، حول أهم قضايا المرحلة والعمل المشترك، دفاعاً عن مصالح الجماهير ومن أجل تحقيق أهداف الثورة ، وفي مجرى النضال السياسي يمكن أن تتحقق إحدى نتيجتين :

الأولى : تعميق الثقة المتبادلة بين مناضلي الأحزاب والتقارب بينهم في الخبرة النضالية والأهداف المشتركة والرؤية السياسية ، وعلى ضوء ما يتحقق في هذا المجال يمكن أن تتوحد هذه الأحزاب أو تندمج مع بعضها .

الثانية : نجاح أحد هذه الأحزاب في اختراق الحركة الجماهيرية وتحويله إلى حزب جماهيري يضم عشرات الألوف من الأعضاء، وفي هذه الحالة سيكون هو الحزب الرئيسي لليسر المصري إلى جواره أحزاب أخرى صغيرة تعبر عن التنوع الطبيعي في صفوف القوى الاشتراكية بين يمين ويسار ،

وهذا هو حال اليسار في معظم بلاد العالم الديمقراطية، حزب يساري كبير وإلى جواره مجموعة أحزاب صغيرة على يساره، وعلى يمينه، وفي اعتقادي أن أهم العوامل التي يمكن أن تحقق لحزب ما هذا التطور نحو الجماهيرية، هي :

- القدرة على كسب الشباب ، بأعداد كبيرة في عضويته .

- تطوير خطابه السياسي ، بما يلبي احتياجات المجتمع وطرح حلول حقيقية لمشاكل المجتمع وتعبئة الجماهير حوله .

- تطوير مناهج الاقتراب من الجماهير ، لتجمع بين المدخل الفكري ، والمدخل النضالي السياسي، والمدخل الاجتماعي .

- بناء الحزب ، كمؤسسه توفر بنية تنظيمية ديمقراطية منفتحة على الحركة الجماهيرية،

والاستفادة من هذا التطور ، للتحويل من حزب نخبوي إلى حزب جماهيري يستند على ركائز قوية في النقابات العمالية، والمهنية، والجمعيات التعاونية ، والجمعيات الثقافية، والاتحادات الطلابية .
- ممارسة سياسة تحالفات صحيحة .

وهناك تفاصيل كثيرة يمكن تناولها في مناسبة أخرى حول كل عامل من هذه العوامل .



أزمة اليسار بين الماضي والحاضر صلاح عدلي (الحزب الشيوعي)

تأتي أهمية هذه الندوة ، التي تناقش أزمة اليسار ، في أنها تعقد بعد مرور عام من اندلاع الثورة المصرية ، في 25 يناير 2011 ، والتي لا يزال الصراع مستمراً من أجل استكمالها ، وتحقيق أهدافها ومهامها الأساسية.

ولقد ناقشت قوى ورموز اليسار «أزمة اليسار» في العديد من الندوات خلال الأعوام الماضية ، وعقدت في مقر مركز آفاق اشتراكية « ندوة واسعة شارك فيها أكثر من عشرين من رموز ومفكري وقادة اليسار ، من تياراته المختلفة ، على مدار ثلاثة جلسات ، وذلك في إطار التحالف الاشتراكي ، عام 2010 تحت عنوان «كيف يصبح اليسار قطباً فاعلاً في الحياة السياسية المصرية؟» . وقد تناولت النقاشات الأسباب الموضوعية والذاتية لأزمة اليسار ، وهل هناك إمكانية حقيقية لتجاوز هذه الأزمة؟ ، وما هي الآليات والأدوات الضرورية لتفعيل دور اليسار ، حتى يصبح قطباً فاعلاً.

ولقد قرأت بعناية ورقة الأستاذ عبد القادر ياسين ، وأنا أعتقد أن البعد التاريخي الذي ركزت عليه الورقة هو عنصر هام لفهم أزمة اليسار الحالية، لكنه قاصر عن استيعاب الصورة الكاملة التي تتيح فهم أحوال اليسار في الظروف الحالية. وذلك لأن الأزمة الحالية للقوى الاشتراكية وللحركة الشيوعية تختلف كثيراً عن المشاكل والصعوبات التي عانى منها اليسار في مراحل نضاله السابقة ، في العشرينيات والأربعينيات والخمسينيات وفي السبعينيات، وأهمها الانقطاع، والانقسامية ، وضعف الوعي النظري ، وغلبة عناصر البرجوازية الصغيرة داخل قياداته، وعدم الربط الجدلي بين جوانب النضال الثوري الوطني والديمقراطي والاجتماعي.. وغياب الطابع المؤسسي لمنظمات اليسار، الذي أشار إليه أ. عبد الغفار شكر في ورقته، وأخيراً فإن أحد أوجه القصور الأساسية في هذه المراحل التاريخية هي عدم طرح اليسار «لمسألة السلطة» ، في نضاله المباشر والجهوي

مع التأكيد على طبيعة المرحلة الثورية وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي لانزال نخوض غمارها، حتى الآن. ورغم كل هذه السلبيات والمصاعب، فإن الحركة الشيوعية كان لها إنجازات عظيمة، وقدمت تضحيات جسيمة في سبيل الدفاع عن الوطن والطبقة العاملة والمبادئ الاشتراكية.

إلا أن الفارق الجوهرى بين هذه المراحل التاريخية والمرحلة المعاصرة التي بدأت من منتصف السبعينيات من القرن الماضي هو أن نضال اليسار المصري في المراحل التاريخية السابقة، كان يتم في إطار مد ثوري وتحرري وطني في العالم والمنطقة، بينما دخل اليسار المصري بل والقوى التقدمية في المنطقة العربية والعالم مرحلة جذر منذ النصف الثاني من السبعينيات لها أسبابها الموضوعية، التي لا يمكن إغفالها كما أن لها أسبابها الذاتية، أيضاً...

ولقد كانت ذروة قاع هذا الجذر انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ، في بداية التسعينيات وانفراد الولايات المتحدة والامبريالية العالمية بقيادة العالم ، في إطار العولمة الرأسمالية المتوحشة ، التي ظهرت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، وتسيد سياسات الليبرالية الجديدة التي فرضت توجهاتها من خلال مؤسساتها العالمية..

وفي إطار هذه المرحلة من الجذر الثوري عانى الشعب المصري من حالة الردة الشاملة ، منذ منتصف السبعينيات ، نتيجة تراكم وتضافر عدد من العوامل التي أحدثت خللاً كبيراً في توازنات المنطقة ، بعد انهيار حركة التحرر الوطني العربية ، وتوقيع نظام السادات اتفاقيات الصلح المنفرد مع العدو الصهيوني ووضع كل أوراق اللعبة في يد أمريكا ، وخروج مصر بكل ثقلها من دائرة المواجهة مع إسرائيل وأتى هذا التحول على أساس التحول الاقتصادي والاجتماعي لسياسات الانفتاح الاقتصادي ، وتدبير الصناعة الوطنية ، والزراعة ، والقطاع العام ،

وتشريد الطبقة العاملة المصرية ، وبداية انهيار الخدمات الصحية والتعليمية . وهجرة الأيدي العاملة إلى الخليج ، وأدى كل ذلك إلى انتقال زمام المبادرة في قيادة المنطقة إلى الدول العربية الرجعية والمحافظه ، بقيادة السعودية ، وتساعد تيار الإسلام السياسي بكل أجنحته والمدعوم بقوة من الأنظمة الحاكمة المستبدة والرجعية ، لمواجهة القوى اليسارية والتقدمية والديمقراطية وخدمة مشروع الإمبريالية العالمية وتسيّدت فئات من الرأسمالية الكبيرة والطفيلية والريعية ، التي أدمجت اقتصاديات البلاد في العولمة الرأسمالية مما أدى إلى تكريس التبعية والتخلف الاجتماعي والثقافي ، ولقد كان لهذه العوامل الموضوعية ، دون شك دور كبير في إضعاف وتهميش دور اليسار المصري .. ولا بد من إدراك هذه الأوضاع وفهمها حتى يمكن تقييم دور اليسار بموضوعية .

ولكن لا يجب أن ننظر إلى تلك الظروف الموضوعية ، رغم أهميتها ، كمبرر لإعفاء قيادات وأحزاب اليسار من مسؤوليتها في التصدي لها ، وعدم استغلالها هذه الفترة للتحضير ، فكرياً وسياسياً وتنظيماً للمرحلة الجديدة التي بدأت منذ الألفية الثالثة لبداية موجة مد ثورية وتحررية في المنطقة والعالم ،

والتخلص من السلبيات التي عانى منها اليسار تاريخياً والتي لا يزال بعضها، تؤثر بشكل سلبي على ممارساته في الفترة الحالية وزاد عليها تخلف اليسار عن مواكبة التطورات النوعية الجديدة التي حدثت بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية، وثورة المعلومات والاتصالات وشاقت معظم قياداته ولم يستطع تجديد دمائه وفكره، بشكل يستطیع مجاراة القوى المعارضة المناهضة له وخاصة تيار الإسلام السياسي، كما أنه لم يستطع توحيد جهوده، وصقل أدواته، للاستعداد للمرحلة الثورية الجديدة التي لاحت بوادرها منذ عدة سنوات، ولم يسع إلى استعادة دوره كقطب فاعل وبدیل للسلطة المستبدة، وابتعد عن حافلة الاجتماعي الأساسي (العمال والفلاحين) وضعف تأثيره وسط المثقفين والمهنيين والشباب والطلاب.. لا شك أن حزب التجمع وقياداته المنفذة يتحمل مسؤولية أساسية في إضعاف وجود اليسار وتشويه صورته الذهنية لدى الجماهير، بسبب الممارسات والمناورات مع السلطة وإصراره على التحالف مع قوى المعارضة الشرعية التي ارتضت دور الكومبارس في مسرحيات النظام الهزلية. بدلاً عن تحالفه مع قوى اليسار وقوى التغيير في المجتمع، عشية الثورة.

ومن ناحية أخرى لم تستطع قوى اليسار الراديكالي، أن توحد جهودها، دلاً من تمحورها حول ذاتها واستغراقها في النقاشات العقيمة مما أضعف على اليسار فرصة تاريخية للعب دور مؤثر وفعال في ثورة 25 يناير، رغم مشاركة بعض أطرافه ورموزه في الثورة بشكل فاعل، منذ أول يوم فيها.

ورغم ذلك، وحتى لا نكون مبالغين في جلد الذات، فإنه لا يمكن إنكار نضالات الشيوعيين والقوى والشخصيات اليسارية في معظم الفعاليات الجماهيرية التي أحدثت تراكمًا حيويًا لانضاج الفعل الثوري منذ عام 2000 وحتى اندلاع ثورة 25 يناير 2011. فقد تشكلت «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية» في خريف عام 2000، بمبادرة من عدد من رموز اليسار واستطاعت إنجاز أكثر من 18 قافلة شعبية لمساندة الشعب الفلسطيني، بالمواد الغذائية والطبية كما أنها دعت إلى مظاهرة يوم 10 سبتمبر 2001، في ميدان التحرير كانت أول مظاهرة تكسر الخطوط الحمراء لمنع التظاهر ضد أمريكا وإسرائيل، والمطالبة بسحب السفير المصري من إسرائيل

ووقف التطبيع كما ابتكرت هذه اللجنة أسلوب الوقفات الاحتجاجية والوفود الشعبية، كما لعب اليسار دوراً مؤثراً في الحركة السياسية للمطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطي، من خلال تشكيل اللجنة الشعبية من أجل التغيير «الحرية الآن» التي جاءت متزامنة مع حركة «كفاية»، كما كان للييسار دور بارز في إضراب عمال غزل المحلة في خريف عام 2006، والذي كان نقطة تحول هامة في دخول الطبقة العاملة والفئات الشعبية في سلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي اجتاحت البلاد منذ عام 2007 وحتى قيام الثورة، والتي لا تزال مستمرة بفعالية حتى الآن.

ولقد كانت هناك في هذه الفترة محاولات دؤوبة لتوحيد جهود اليسار حيث سعت قوى ورموز اليسار في الدعوة لملتقى اليسار، الذي تطور إلى «التحالف الاشتراكي» عام 2007، وضم كل أطراف اليسار، والعديد من الشخصيات العامة اليسارية، ورغم أن هذا التحالف لم ينجح في التحول إلى تحالف سياسي وجماهيري فعال

إلا أنه استطاع جمع كل أطراف اليسار للحوار والنقاش حول مائدة واحدة دون تخوين أو مزايدات، واستطاع أيضاً القيام بدور مؤثر في توحيد جهود اليسار العمالي في معركة الحد الأدنى للأجور، وإقامة عدد من الندوات الهامة، وعقد مؤتمرات احتفالية في عيد العمال.

وبعد الثورة مباشرة حاولت قوى اليسار تجميع صفوفها تحت اسم «جبهة القوى الاشتراكية» ، وضمّت أحزاب التحالف الشعبي والشيوعي والاشتراكي ومنظمة الاشتراكيين الثوريين إلا أن بعض الأطراف رأى أولوية التركيز على بناء أحزابه وإشهارها، عن النشاط في هذه الجبهة.

وأخيراً، تشكلت «اللجنة التنسيقية للقوى الاشتراكية والشعبية» عشية التحضير لفعاليات ذكرى مرور عام على الثورة المصرية .. ونحن نسعى مع باقي الأطراف لتفعيل دور هذه اللجنة وتطور عملها دون استبعاد أي طرف من الأطراف، والسعي إلى أن يصبح إطاراً للعمل المشترك ، وتوحيد المواقف والجهود في المعارك المقبلة.

ونحن في الحزب الشيوعي المصري كنا ولا نزال نرى ضرورة توحيد جهود قوى اليسار ولقد كانت مجلة «آفاق اشتراكية» منبراً لكل قوى اليسار ، وكانت ندواتها في الأعوام التسعة التي صدرت حريصة على مشاركة كل الأطراف والشخصيات المؤثرة في اليسار المصري.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد على إدراكنا لمسألة التعددية داخل اليسار، وأنها تعبير عن حيوية وتنوع وغنى الفكر اليساري، ولكن شريطة أن تكون هذه التعددية وسيلة لتجميع قوى اليسار والثورة. خاصة وسط العمال والطلاب والشباب والكادحين والمثقفين وأن تسعى باستمرار لجذب العناصر الجديدة التي تموج بها الساحة السياسية بعد الثورة، بدلاً من السعي لتشويه بعضها البعض، وإحداث انشقاقات في صفوفها بين الشباب لأن ذلك سوف يكون خصماً من رصيد اليسار وليس إضافة لقواه في مواجهة خصومه، خاصة في هذه المرحلة التي تشكل فيها قوى الرأسمالية الكبيرة، بمختلف تجلياتها السياسية، سواء كانت دينية أو ليبرالية، بالإضافة إلى قوى الثورة المضادة والنظام السابق، التي تعيش في كل أركان مؤسسات الدولة.. تلك القوى التي تشكل تحدياً كبيراً لقوى اليسار، والقوى الوطنية، والتقدمية،

والديمقراطية في المعارك الهامة المقبلة، معركة انتخابات الرئاسة، ومعركة الدستور، ومعركة النضال من أجل تغيير النهج الاقتصادي بشكل جذري، لتحقيق العدالة الاجتماعية..

تلك التحديات التي تنقل الصراع الطبقي الذي يدور بشكل خفي، الآن إلى أرضية الصراع المباشر والمكشوف، مما يؤدي إلى انتقال الثورة إلى مهام الثورة الاجتماعية والنضال من أجل بلورة مشروع وطني لتحقيق تنمية سياسية، واقتصادية واجتماعية، وثقافية شاملة، وإنقاذ الثورة من مؤامرات إجهاضها.



دور الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية وفي أزماتها

سعد الطويل (الحزب الاشتراكي)

الأجانب في مصر: بدأ الأجانب يفتدون إلى مصر منذ حكم محمد علي في أوائل القرن التاسع

عشر مع بداية حركة التحديث فقد استعان بهم لبناء الصناعة ومنشآت الري كالقناطر الخيرية،

وإنشاء كلية الطب الخ. ومع المهندسين حضر العمال الفنيون، إلى جانب بعض المغامرين.

وازدادت أعدادهم مع حركة التحديث التي قام بها إسماعيل خلال الربع الثالث من القرن.

وحيث إن هذه الحركة شملت الصناعة (مثل صناعة السكر) وتعمير المدن إلى جانب مد السكك

الحديدية، فقد احتاجت إلى المزيد من المهندسين والعمال الفنيين. وجاء أكثر هؤلاء من إيطاليا

واليونان، إلى جانب الفرنسيين وبعض الألمان والإنجليز (وأغلب المهندسين من هؤلاء

الأخيرين).

ومع الاحتلال البريطاني لمصر، زادت أعداد الأجانب، ومنهم من اشتغل بتجارة القطن وصناعات أخرى استجدت كحلج القطن، واستخراج الزيت، والسجاير، وغيرها، وكذلك الخدمات البحرية للسفن عابرة قناة السويس.

ويقدر البعض عدد الأجانب في مصر في أربعينيات القرن العشرين بحوالي نصف مليون، وكان عدد اليهود في مصر في ذلك الوقت حوالي 50 أو 60 ألفاً، أكثرهم يتمتعون بالجنسية المصرية، إما لأنهم يعيشون في مصر منذ مئات السنين، أو لأنهم مثل الكثير من المسيحيين من الشام (سوريا ولبنان)، قد جاءوا لمصر هرباً من الاضطهاد التركي، وهؤلاء اكتسبوا الجنسية المصرية بصفتهن من الرعايا العثمانيين السابقين. ومع ذلك فقد أثر بعض هؤلاء الاحتفاظ بجنسيات أوروبية مختلفة ليستفيدوا من الامتيازات الأجنبية.

دور الأجنب في بدايات الحركة العمالية

نظراً لأن الأجنب كانوا هم الذين بدأت بهم الصناعات المصرية الناشئة، فقد كان من الطبيعي أن يكونوا على رأس الحركات العمالية عند نشأتها، سواء في تأسيس نقابات أو القيام بالإضرابات الأولى في تاريخ الحركة العمالية، مثل إضرابات عمال السجائر في تسعينيات القرن التاسع عشر. وعندما تأسس الحزب الشيوعي المصري عام 1922، كان من الطبيعي أن يكون في قيادته بعض هؤلاء الأجنب، مثل مارون أنطون (شامي)، ويوسف روزنتال وزوجته. ومع ذلك فقد كان الحزب حريصاً على إبراز اسم حسني العرابي في القيادة.

الحزب الشيوعي بعد 1924

وبعد حل الحزب في عام 1924، وإلقاء قيادته في السجن، على يد سعد زغلول، استمر الحزب يعمل في سرية، واستمرت مدام روزنتال، واليوناني ياناكاكيس، ضمن قيادته، إلى أن نجح البوليس في تسريب العميل محمد عبد العزيز الذي أرسل لموسكو للدراسة هناك

ثم عاد ليسلم القيادة بالكامل، ومعها أحد مندوبي الكومنترن للبوليس! ونتيجة لذلك طُرد الحزب الشيوعي المصري من عضوية الكومنترن، وأدى هذا لعدم قيام حزب شيوعي مصري لحين إلغاء الكومنترن عام 1942، فقد كانت جميع الأحزاب الشيوعية حتى ذلك الوقت تُعتبر فروعاً للأممية الدولية (الكومنترن) وليست أحزاباً مستقلة.

بول جاكو وعصبة السلام

ضعف نشاط الحزب كثيراً بعد ذلك، وتكاد لا توجد أدلة على هذا النشاط فيما عدا أن بعض الأعضاء القدامى استمروا متمسكين بمبادئهم واتصلوا بالحركات الجديدة في الأربعينيات. وفي منتصف الثلاثينيات أنشأ بول جاكو وهو مهندس سويسري مسيحي عصبة السلام في خضم التهديدات بالحرب من جانب ألمانيا النازية، وازدهار حركة السلام في أوروبا. وكان جاكو ماركسياً، وكون حلقة صغيرة من يوسف درويش، وصادق سعد، وريمون دويك (والثلاثة يهود مصريون)،

ومعهم يوناني اسمه زيرجوبولو، وانضم لهم لبعض الوقت مار سيل إزرايل. ولكن جاكو كان يفصل تماماً بين هذا النشاط وبين حركة السلام التي جمعت حوله عدداً كبيراً من المصريين، وحيث أجرى تعارفاً بين نهرو أثناء مروره بمصر، وبين النحاس باشا زعيم الوفد. وعندما قامت الحرب عام 1939، أوقف نشاط حركة السلام، وتحولت إلى مركز ثقافي له فرعان، في القاهرة والإسكندرية.

ولكنه استمر يقود الحلقة الماركسية، وإن كان زيرجوبولو انسحب منها لينضم للحزب اليوناني أما الثلاثة الباقون فقد استمر معهم حتى 1944، عندما طلب منهم الاستقلال بالعمل حيث إن مهمته قد انتهت بالنسبة لهم. وكانوا في ذلك الوقت قد كونوا علاقات واسعة نسبياً، مع بعض العمال، والمثقفين، حيث قرروا في 1946، عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الطليعة الشعبية للتححر التي عرفت كذلك بالفجر الجديد (المجلة التي أصدرتها).

1942، وتكاثر المنظمات الشيوعية

في عام 1942، كان هناك تهديد واضح من ألمانيا بغزو مصر والذي انتهى بهزيمة روميل في العلمين، وفي تلك السنة سارت بعض مظاهرات الطلبة الأزهريين، بتشجيع من الملك فاروق، تهتف «إلى الأمام يا روميل»، كما قام بعض الضباط بقيادة عزيز المصري بمحاولة الهروب إلى ليبيا والانضمام للألمان. وفي العام نفسه هُزم الألمان في معركة ستالنجراد، وارتفعت سمعة الاتحاد السوفييتي عالية. وفي ظل هذه الأوضاع نشأت أكثر من منظمة شيوعية، وتوسعت بانضمام أعداد كبيرة من الأجانب (والكثير منهم يهود). فإلى جانب منظمة «تحرير الشعب» بقيادة مارسيل إزرايل (وهذه كانت مصرية إلى حد كبير)، والفجر الجديد (المشار إليها)، قامت منظمة إسكرا بقيادة هليل سفارتس (وكانت تضم مثقفين مصريين وأجانب ويهود وقليل من العمال)، والحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م. وتضم قليلاً من اليهود،

إلى جانب عدد من العمال وبعض الفلاحين، وبعض ضباط الجيش، ويقودها هنري كورييل). وكان هناك عدد من المنظمات الصغيرة مثل «منظمة القلعة»، و«طلیعة الإسكندرية»، و«العصبة الماركسية»، وجميعها تضم مثقفين مصريين والقليل من العمال.

وبانتهاء الحرب عام 1945، ارتفع المد الثوري وازداد ارتباط هذه المنظمات بجماهير الطلبة والعمال، خاصة مع تكون لجنة الطلبة والعمال التي تأسست عام 1945، وقادت مظاهرات 21 فبراير 1946، وكانت تضم الكثير من أعضاء مختلف المنظمات الشيوعية. وفي مواجهة هذا الزخم الشديد للحركة الوطنية بقيادة شيوعية واضحة، قام إسماعيل صدقي بالقبض على زعماء الطلبة والعمال من الشيوعيين، وعدد من المثقفين فيما عرف بقضية الشيوعية الكبرى، وأغلق الصحف، ودار الأبحاث العلمية (التي أسستها إسكرا).

مرحلة 1947-1949

كان فصل الحزب الشيوعي المصري الأول من جانب الكومنترن كما أسلفنا، هو الذي منع من ادعاء أي من التنظيمات التي نشأت أنها «الحزب الشيوعي المصري»، وهذا سمح لكل من أنشأ تنظيماً أن يفعل ذلك دون الخوف من الاتهام بالخروج على الحزب، وتلك أكبر الكبائر في ظل الجمود الستاليني السائد في ذلك الوقت. ولكن هذه الكثرة من المنظمات الشيوعية كانت تصيب الأعضاء بالإحباط، كما كانت تؤثر على كفاءة العمل الجماهيري، حيث يحدث أحياناً تضارب في الرأي بين أناس المفروض أن وجهات نظرهم واحدة. وفضلاً عن ذلك حدث ضغط من الأحزاب الشيوعية في الخارج بضرورة توحيد الصفوف، خاصة وقد تبين أن الشيوعيين صاروا قوة سياسية يحسب لها حساب، وتشارك في بعض الأنشطة الدولية لما بعد الحرب.

وهنا حدثت الوحدة بين منظمات «تحرير الشعب»، وإسكرا، و«ح.م.»، وهي أكبر المنظمات القائمة، لتكوين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدثو). ومع أن المنظمة كانت تضم ما قد يصل إلى 1500 عضو، ثلثاهم على الأقل، من المصريين، مثقفين وعمال، إلا أن القيادة بقيت في يد هنري كورييل، وهليل شفارتس اليهوديان الأجنبيان بحكم قيادتهما للمنظمات الأصلية، ورغم رفض مارسيل إزراييل أن يكون عضواً في اللجنة المركزية لاقتناعه بأنه من غير المناسب في بلد كمصر أن تكون قيادة أكبر منظمة شيوعية في يد أجنبي ويهود (وكانت مشكلة اليهود في فلسطين تفرض نفسها على الحركة الوطنية والشعب المصري في تلك الفترة).

والواقع أنه فيما عدا مارسيل إزراييل، كان جميع الباقين يبدون تمسكاً واضحاً باستمرار قيادتهم لمنظماتهم وإن اختلفت التكتيكات المؤدية لذلك. ففي إسكرا كان شفارتس يدافع عن نظرية تقول إن الحركة الشيوعية هي من إنتاج الدراسة العلمية للمجتمع،

وإنها لكي ترتبط بحركة الطبقة العاملة المصرية يجب أن تمر بمراحل ثلاث: أولاً تصل إلى المثقفين الأجانب بحكم أنهم على اتصال بالثقافة الأجنبية التي أنتجت هذه النظرية، وعن طريقهم تصل إلى المثقفين المصريين، ثم في مرحلة ثالثة تصل إلى العمال. وتطبيقاً لهذه النظرية ركزت إسكرا على الدراسات النظرية (للمثقفين المصريين بصفة خاصة)، وأنشأت دار الأبحاث العلمية، ولهذا توسعت في تجنيد الطلبة والمثقفين. أما «ح. م.»، فجندت العمال، ولكن كورييل اكتفى بإعطائهم معلومات سطحية، محتفظاً بالمعرفة النظرية لنفسه، وبذلك ضمن استمرار قيادته من جهة، والتعلق الشديد بشخصه من جهة أخرى. ولهذا سمح لنفسه (ووافقه الكثير من رفاقه) أن يتصدى لقيادة الشعب المصري حتى بعد إبعاده عن البلاد. وكان تصرف الرفاق الثلاثة اليهود في قيادة الديمقراطية الشعبية قريباً من ذلك، فيما عدا أنه لم يكن من الممكن إبعادهم من البلاد بحكم أنهم مصريين، فقد كان العمال يشاركون في جميع أنشطة التنظيم لسنوات،

ويدفعون الاشتراك وهم مجرد مرشحين للعضوية! وحتى بعد انفجار أزمة حدثت، ثم تأسيس المنظمة الشيوعية المصرية التي ضمت أغلب أعضاء حدثت السابقين، تمسك الرفيقان اليهوديان في القيادة (سليم سالومون، وأوديت حزان)، بشكل جامد بتركيز كل النشاط على التجنيد بين العمال لتلافي أخطاء التنظيم السابقة، مما أدى لسقوط الكثير من الأعضاء في يد الشرطة، مع تركيز جميع السلطات في يدهما. وعندما ألقى القبض عليهما، رغم الحرص الشديد في إجراءات الأمان، اهتز التنظيم كثيراً، وعندما أبعدا في النهاية خارج البلاد، انهارت المنظمة عملياً، رغم بقاء عدد كبير من الأعضاء القدامى بها، وكانوا يلتقون ويتناقشون ولكن دون نشاط عملي تقريباً.

ولا يعني هذا أن وجود الأجنب في قيادة جميع المنظمات الشيوعية تقريباً هو السبب الوحيد لانتشار ظاهرة الانقسامية في الحركة الشيوعية المصرية، وإن كان لعب دوراً في ذلك. فقد كان في القيادة كثير من المصريين، مثقفين وعمالاً، وكان عليهم أن يحملوا المشعل

بعد تقاعس المؤسسين الأجانب أو رحيلهم. وليس غريباً أن أول انقسام في حدثو حدث في أوائل عام 1948، بقيادة شهدي عطية، وأنور عبد الملك، مما يوحي بأن «التكتل» لم يحدث بسبب الأسباب السياسية التي قدمها فقط، وإنما كان تعبيراً عن نوع من التمرد على احتكار القيادة لحساب اليهود والأجانب. وبعد «التكتل الثوري» استشرت الانقسامات في حدثو، ففصل نصف اللجنة المركزية النصف الآخر، فكونوا «حدثو - العمالية الثورية». ثم قامت «صوت المعارضة» ودعت إلى قيام القاعدة المشتركة، أي بقاء جميع الأعضاء معاً ومناقشة آراء جميع القيادات، ثم عقد المؤتمر واختيار القيادة الجديدة التي تكسب رأي الأعضاء إلى وجهة نظرها. وفعلاً التقت أغلبية من لم يتساقط من أعضاء حدثو حول هذه الفكرة، وفي النهاية، عقد المؤتمر في أوائل 1949، وتكونت على أساسه المنظمة الشيوعية المصرية (م.ش.م.).

واستمرت الأوضاع الانقسامية التي لعبت دوراً كبيراً في أزمة الحركة، ويرجع جزء كبير من استمرار هذه الأوضاع للتكوين الطبقي البرجوازي الصغير لأغلب الأعضاء، وكذلك للتقاليد الانقسامية التي سادت للأسباب السالفة وغيرها. وطبعاً لعبت سياسة الكبت المعادي للديمقراطية التي ورثتها البرجوازية المصرية بجميع أقسامها عن الاستعمار الدور الرئيسي في تفاقم الأزمة، وذلك سواء عندما كانت تعمل في ظل الاستعمار قبل 1956، أو حتى بعد استكمال الاستقلال، بل قد زادت ضراوتها بعد ذلك. ولا ننسى أن من وجه للحركة الشيوعية ضربات قاتلة كان الزعيم الوطني سعد زغلول في 1924، والبطل الوطني عبد الناصر في 1959، وكل منهما كان القائد الأوحده للطبقة البرجوازية في حينه.

أزمة فلسطين وأثر وجود الأجانب في القيادة

وهنا يجب أن ندرس أثر وجود الأجانب، وبصفة خاصة اليهود على موقف الحركة الشيوعية المصرية من القضية الفلسطينية، وقد كان محل جدل طويل.

بداية يجب أن نقرر أن الشيوعيين الأجانب في مصر كانوا ينقسمون لعدة فئات. فكانت هناك فئة من الشيوعيين الأجانب التي جاءت لمصر للعمل لفترات مؤقتة (مدرسون وصحفيون، في الأغلب إنجليز وفرنسيين)، وهؤلاء كانوا يعتبرون أن واجبهم هو أن ينقلوا طلبتهم وأصدقائهم النظرية الماركسية التي عرفوها في بلادهم، ولكنهم لم يندمجوا رسمياً للتنظيمات الموجودة، وإن كانوا تعاونوا معها. والفئة الثانية كانت من الجاليات الكبيرة مثل اليونانيين والإيطاليين، وهؤلاء انتظموا غالباً في منظمات خاصة بهم اعتُبرت عادة فروعاً لأحزابهم الوطنية، وسافر أغلبهم لبلادهم بعد انتهاء الحرب، للانضمام لأحزابهم، وقد تعاونوا مع الشيوعيين المصريين. وانتظم أعضاء الجاليات الصغيرة مثل اليوغسلاف في منظمات مصرية لحين مغادرة البلاد. والفئة الثالثة التي تُصم عادة إلى الأجانب هي اليهود، والأغلبية الساحقة من هؤلاء من المصريين منذ أزمان بعيدة، أو من المتمصرين قريباً (مثل اللاجئيين الشوام)،

وهؤلاء كانوا يحرسون على الجنسية المصرية، وإن كان الكثير منهم ثقافتهم أجنبية، ويعملون في الشركات الأجنبية المنتشرة في مصر. وما يخلق الكثير من الالتباس بالنسبة لهؤلاء هو أن أغلبهم تركوا البلاد بعد قيام إسرائيل، وخاصة بعد عدوان 1956، وأكد ذلك للبعض أن هويتهم كانت أجنبية.

وقد كانت الحركة الصهيونية نشطة جداً في مصر، قبل وخلال الحرب، وكانت تحاول اجتذاب اليهود المصريين للذهاب لفلسطين، ولكن قلة فقط هي التي فعلت ذلك، فقد كانت أوضاعهم في مصر حسنة بوجه عام، ولم يكن هناك ما يغريهم بالذهاب لبلد لا يتقبلهم أهله كما أثبتت ثورات العرب الفلسطينيين المتتالية. ومن ترك منهم مصر فقد هاجر لأمريكا، وخاصة الصهيونية. وكان يقال إن الصهيوني هو من يقنع اليهود الآخرين بالتوجه لفلسطين، في حين يهاجر هو لأمريكا! وبالنسبة لهؤلاء اليهود كان انضمامهم للحركة الشيوعية أمراً عادياً جداً، وانضمام الأقليات التي تشعر ببعض التفرقة للحركات الشيوعية أمر شائع. ومن الناحية الاجتماعية،

كان الوضع بالنسبة لهم طبيعياً فأغلبيتهم الساحقة كانوا من أبناء البرجوازية الصغيرة مثل زملائهم المصريين، ولا يغير من ذلك وجود برجوازيين كبار بينهم مثل هنري كورييل أو سفارتس، فقد كان بين الشيوعيين المصريين أبناء وزراء وكبار ملاك وبرجوازيين كبار كذلك.

وفي عام 1947، كوّن هؤلاء الأعضاء اليهود في منظمة حدتو «الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية»، وكانت تنشر البيانات لتدين الحركة الصهيونية بين اليهود المصريين، وتقاوم محاولات الصهيونية لإرسال اليهود المصريين لفلسطين. ومما يدعو للسخرية أن الحكومة المصرية التي كانت تسمح للحركة الصهيونية في مصر بالحرية الكاملة، إذ كان لها مقرها في شارع عدلي، كما كان لها تنظيم شبابي (نادي المكابي)، يعمل تحت اسم الرياضة، ولكنه ينظم الزيارات لشباب اليهود لفلسطين ويكسب تأييدهم، أو انضمامهم، للمستعمرات اليهودية هناك، هذه الحكومة المصرية كانت تعتقل الشباب اليهودي الشيوعي لتوزيعهم بيانات تكشف وتعادي الصهيونية!

وطوال السنوات السابقة على حرب فلسطين، كانت المنظمات الشيوعية، بقياداتها الأجنبية واليهودية، لا تتوقف عن فضح الحركة الصهيونية بوصفها حركة تابعة للإمبريالية البريطانية (في ذلك الوقت) التي أعطت وعد بلفور، ومكنت اليهود من الاستيطان في فلسطين، وساعدتهم على شراء الأراضي هناك. كذلك كانت تشرح كيف أن القول بأن الكيبوتزات هي تجارب شيوعية أو اشتراكية، هو مغالطة حيث إن من يملك هذه الأرض منظمة يمولها بنك روتشيلد، أحد عمد الإمبريالية، وبالتالي فأعضاؤها، في أفضل الظروف، مضللون.

واستمر الموقف الرسمي للمنظمات الشيوعية المصرية، على تعددها هو رفض التوسع في الاستيطان اليهودي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15 مايو 1948، والتي تضم سكان فلسطين الموجودين بها في ذلك الوقت (وكان عددهم حوالي 1.23 مليون عربي، ونصف مليون يهودي).

وكان جروميكو قد اقترح في 14 مايو 1947، قيام دولة فلسطين الموحدة المستقلة، وكان هذا هو موقف الشيوعيين المصريين. ولكن في يونيو/ يوليو 1947، أرسل مجلس الأمن لجنة «أونسكوب» لدراسة الوضع وتقديم مقترحاتها. وانتهزت المنظمات اليهودية وجود اللجنة وقامت بقتل جنديين بريطانيين ومثلت بجثتيهما، وأشاعت جواً من الرعب. وفي الوقت نفسه رفضت «الهيئة العربية العليا» بقيادة المفتي أمين الحسيني، مقابلة اللجنة. ونلاحظ هنا أن أمين الحسيني ذا الميول الفاشية، والذي قضى مدة الحرب في ألمانيا النازية، فرضته الجامعة العربية زعيماً للفلسطينيين دون أخذ رأيهم، ودون تأييد حقيقي له من جانبهم. ولذلك اقترحت اللجنة (في تقريرها، الذي قدم في 31 أغسطس)، مشروعاً للتقسيم المؤقت إلى دولتين تضمّان عدداً من الكانتونات العربية واليهودية، على أن يؤخذ رأي سكانها بعد سنتين في الوحدة، وتبقى القدس (وكانت تضم مائة ألف عربي، ومائة ألف يهودي تقريباً)، موحدة وتحت إشراف الأمم المتحدة.

وأسرعت «الهيئة العربية العليا» برفض القرار، واجتمع مجلس الجامعة العربية في منتصف أكتوبر في لبنان ودرس موضوع دخول الحرب لمنع التقسيم.

وفي 17 نوفمبر اجتمع الملك عبد الله سرّاً مع جولدا مائير واتفقا على اقتسام فلسطين، بأن يضم الملك الجزء العربي من فلسطين، ويترك الباقي لإسرائيل.

وفي 29 نوفمبر أقرت الجمعية العامة مشروع التقسيم بأغلبية الثلثين، وأعلن الاتحاد السوفيتي قبوله هذا الحل كأحسن الحلول السيئة، وبسبب تفاقم الأوضاع بين الشعبين (حسب ما قالت به لجنة الأمم المتحدة). واتخذ القرار رغم أن لبنان تقدمت، في آخر لحظة، باسم الجامعة العربية، باقتراح إنشاء دولة فدرالية واحدة تضم كانتونات يهودية وعربية، ولكن الجمعية تجاهلت هذا الاقتراح.

وقبلت الوكالة اليهودية القرار، ورفضته «الهيئة العربية العليا» وبقية الدول العربية.

ويلاحظ أن «الهيئة العليا العربية» التي رفضت التقسيم لم تكن تملك أكثر من عدة مئات من المتطوعين للقتال، إلى جانب 1500 من شباب النجادة بقيادة الهواري، ومجموع البنادق التي يملكها العرب كانت 2600 بندقية!!

وفي 8 يناير 1948، دخل 1500 متطوع من «جيش الإنقاذ» العربي إلى فلسطين، بقيادة فوزي القاوقجي، وبلغوا، عند بدء القتال، 3800 فرد ومعهم بنادقهم وبعض الرشاشات.

وفي 15 مارس جددت بريطانيا التحالف مع شرق الأردن (بعد أن اطمأنت إلى موقف الملك عبد الله من إسرائيل).

وفي آخر مارس وصلت أول دفعة من السلاح التشيكي لقوات الهاجانا، وبلغت 4700 بندقية حديثة، و250 مدفع رشاش حديث، و5 مليون طلقة. تضاف للسلاح المتوفر أصلاً لليهود، وكان يشمل 10500 بندقية، و2600 بندقية رشاشة، و900 مدفع رشاش، و700 مدفع مورتار. (□)

ويلاحظ أن الأسلحة التشيكية وصلت للهاجانا والإنجليز يحتلون البلاد.

وخلال المدة من 18 أبريل وحتى 13 مايو 1948، كانت قوات الهاجانا قد احتلت مدن طبرية، وحيفا، وصفد، ويافا، وهي جميعاً من الجزء المخصص للعرب.

(1) بيانات تسليح الطرفين نقلاً عن كتاب «خطبة إسرائيل الأولى»، ترجمة سعد الطويل، القاهرة، دار نشر سطور، 2003.

وفي 15 مايو عبرت القوات المصرية الحدود، ولكن اليهود أوقفوها عند أسدود.
وأوقفت الحرب خلال الهدنة الأولى من 6 / 11 إلى 7 / 8، حيث أكمل اليهود استعداداتهم
وبدأت الحرب لمدة 10 أيام استولوا خلالها على اللد، والرملة، والناصرية، ثم توقفت الحرب
للهدنة الثانية، وبدأت للمرة الثالثة في 10 / 15، حيث استولت الهاجانا على النقب.
وفي 10 / 2، و 48 / 12 / 1، نظم الملك عبد الله مظاهرات مفتعلة لبعض الفلسطينيين
المأجورين يطلبون انضمام الجزء العربي من فلسطين للأردن.
وكان مجموع القوات العربية النظامية 40 ألفاً في مواجهة 35 ألفاً من الهاجانا و 10 آلاف من
الشباب، ولم يلبث عدد القوات الإسرائيلية أن تضاعف إلى 65 ألفاً عند تأسيس «جيش الدفاع
الإسرائيلي» في 31 مايو 48، ولكن تسليح اليهود كان أفضل من القوات الحكومية العربية (ولا
نسى الأسلحة الفاسدة).

هذا فضلاً عن أن قوات الفيلق العربي الأردني بقيادة جلوب باشا الإنجليزي لم يتخط مرة واحدة حدود التقسيم تنفيذاً للاتفاق بين الملك وجولدا مائير، ولكنه تنازل عن بعض الأجزاء لليهود. أما قوات العراق في ظل حكم نوري السعيد فلم تحرك ساكناً عندما حوصرت القوات المصرية (بحجة «ماكو أوامر»).

وهكذا يتبين أن الحرب العربية كانت تنفيذاً دقيقاً لتدبير بريطاني هدفه العودة لفلسطين من الشباك بعد الخروج من الباب! فالجزء العربي من فلسطين عاد لسلطة بريطانيا عن طريق ملك الأردن التابع، وحتى قطاع غزة خضع لمصر التي يحتلها 80 ألف جندي بريطاني، أما الجزء اليهودي فكانت بريطانيا تأمل استمرار تبعيته لها ولكنه توجه للشريك الأقوى أمريكا!

نتيجة الحرب

وكانت النتيجة النهائية للحرب، هي حصول إسرائيل على 72٪ من أرض فلسطين بدلاً من 55٪ حسب قرار التقسيم، واختفاء فلسطين العربية من الخريطة، وقامت بدلاً منها الأردن عميلة بريطانيا، واحتلت مصر قطاع غزة الذي تكس فيه حوالي 230 ألفاً من اللاجئين (أي حوالي 20٪ من الشعب الفلسطيني العربي). وفيما بعد، عندما قامت إسرائيل باجتياح عام 1967، استولت على ما بقي من الضفة الغربية دون مقاومة من الملك حسين، كما استولت على قطاع غزة بعد انهيار الجيوش المصرية التي تركت لها سيناء كذلك. وهكذا تحقق الحلم الصهيوني باحتلال كل فلسطين بالكامل. ولم تجرؤ مصر، بالطبع، عندما طالبت باستعادة سيناء بالمطالبة باستعادة قطاع غزة، بصفتها كانت محتلة له بصفة مؤقتة، لتسليمه للسيادة الفلسطينية!

أما في مصر، فكانت نتيجة الحرب كالتالي:

أعلنت الأحكام العرفية من 15 مايو 1948 (وأصبحت الحرب مع إسرائيل بعد ذلك، الذريعة

الدائمة للأوضاع الاستثنائية)، ولم تعترض عليها الأقلية الوفدية في البرلمان.

واعتقل حوالي 100 من المثقفين والعمال الشيوعيين، وإلى جانبهم حوالي عشرة من الصهيونيين

المعروفين، وهؤلاء كانوا كثيراً ما يبيتون في منازلهم، ويعودون للمعتقل صباحاً!

وانتهز الإخوان المسلمون الفرصة للقيام بحملة معادية للسامية (لليهود لا الصهيونية)، ولم

يعتقل البعض منهم إلا بعد حملة الإرهاب بقنابل سينما مترو، وشركة الإعلانات الشرقية، واغتيال

المستشار الخازندار، والنقراشي باشا.

ولم يفرج عن المعتقلين إلا في يناير وفبراير 1950، بعد مجيء وزارة الوفد، وكانت اتفاقات

الهدنة مع إسرائيل قد وقعت.

ومن هذا يتضح أن قرار الحرب قد اتخذ بموافقة وتشجيع الاستعمار البريطاني، الذي كان

يسيطر بالفعل على أكبر ثلاثة أقطار عربية (مصر والعراق وشرق الأردن). وأنه كان في إمكانه منع

الجيش العربية من التقدم (راجع كتاب ملوك وعروش لهيكل)،

وأن هذا كله خدم إسرائيل بتصويرها كالضحية الضائعة في وسط بحر من العرب، وهي الصورة التي حرصت طوال ثلاثين سنة على المحافظة عليها، وبفضلها تدفقت عليها المساعدات الاقتصادية والعسكرية طوال 60 عاماً، وأُغمضت العين عن اعتداءاتها، وعن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها.

والشيوعيون المصريون عندما أعلنوا قبولهم لقرار التقسيم (رغم اعتباره قراراً سيئاً)، ورفض الحرب، إنما كانوا يعبرون، وفي ذلك الوقت، عن الموقف الأفضل سواء من وجهة نظر الشعب المصري أو الشعب الفلسطيني، وأنهم رفضوا الانسياق وراء غوغائية الإخوان المسلمين. وبالطبع، اختارت الصحافة الصفراء، وعلى رأسها أخبار اليوم التشهير بهذا الموقف، واستغلت أسماء كورييل، وشفارتس وغيرهما على رأس الحركة الشيوعية، للربط بينها وبين الصهيونية، رغم أن أحداً في مصر لم يقف ضد الصهيونية مثل الشيوعيين وخاصة اليهود منهم.

مما سبق تتضح لنا النتائج السلبية التي عانت منها الحركة الشيوعية المصرية من تمسك الأجنب بالمراكز القيادية في الحركة، ومساهماتهم الكبيرة في أزمته، رغم الدور الإيجابي الذي لعبوه عند تأسيسها.



مصطفى مجدي الجمال (الحزب الاشتراكي)

من أهم التفسيرات للأمراض الانقسامية في صفوف اليسار المصري تلك المبنية على الطبيعة الطبقة البرجوازية الصغيرة والبرجوازية للحركة ككل، ولقياداتها بالأخص. غير أنه تفسيرات تبدو بالنسبة لي أقرب إلى «التبرير القدرى»، ورغم أنها مفيدة في فهم انعزالية الحركة عن الطبقات الشعبية فهي لا تكفي وحدها، بالطبع، لفهم ظاهرة الانقسامية.

ذلك لأن المثقفين والبرجوازية الصغيرة كانوا، تاريخياً، في قيادة العديد من التيارات الوطنية الأخرى، ومع ذلك لم تعرف هذه التيارات ذلك المستوى المرتفع من الممارسات الانقسامية. بل إن بعض التنظيمات قد نجحت، في الأربعينيات - وبالرغم من ظروف السرية والمطاردة - في التماس النسبي مع الحركة العمالية (خاصة حزب العمال والفلاحين)،

كما نجحت الحركة الديمقراطية للتححر الوطني (حدثو) في القيام باختراقات محدودة للريف المصري، إلا أن هذا وذاك لم يتناسبا إطلاقاً مع ما ادعته التنظيمات اليسارية لنفسها كأحزاب للطبقة العاملة.

أما عن القصور النظري فهو حقيقة مؤكدة. ولكن لماذا لم تنجح التربية النظرية في تغيير ذاتية المثقفين ونزوعهم الانقسامى؟

أظن أن لهذا علاقة، أساساً، بما ساد حركة اليسار العالمى كله من نصية سلفية تعاملت مع الاشتراكية كأيدىولوجية تامة الصنع يحتكر المركز العالمى تفسيرها، وليس كمنهج ومرشد للعمل يستهدف توطين الفكر الاشتراكى وبناء نظرية للثورة فى مصر على أساس التفاعل الجدلى بين الفكر والتطبيق، وبين الطليعة والجمهور.

ومن المثير أن التبعية لـ «مركز» فكرى أممى واحد لم يحل دون الانقسام، بل إن الحركة اليسارية لم تنعم بالانضمام إلى هذا المركز الأممى، قبل منتصف السبعينيات.

وكان من نتائج السلفية النصية شيوع «الاحتكار العقائدي» لدى كل جماعة، ومن ثم لم تُترك مساحة للتنوع والاختلاف، أو لجعل الممارسة تحكم على صحة الخطوط السياسية المتصارعة، وإنما كانت السلطة العليا للنص، ولمفسريه العالميين وشُرَّاحهم في كل جماعة. وبالتالي شاعت اتهامات التحريفية اليمينية واليسارية.

غير أن من العوامل التي زادت من خطورة السلفية/ النصية هو ضعف إنتاج الفكر العالمي فيما يتصل بقضايا الجنوب، حيث تتجاوز أربعة محاور نضالية رئيسية: الاستقلال الوطني سياسياً واقتصادياً، التحول الديمقراطي والمشاركة الشعبية، التنمية وتقليل حدة الاستغلال، الثورة الثقافية. ومن البديهي أن هذا «المركب» النضالي يثير اختلافات مفهومة بين التركيز على هذا البعد أو ذلك.

مما زاد الطين بلة أن أدى القصور النظري في تثقيف الأعضاء- لأسباب تاريخية وغيرها- إلى جنوح العضوية نحو تقديس القيادات، وغلبة المزاج التشاجري وحتى التخويني في التعامل مع التيارات الأخرى.

كما أعتقد أن الفشل الأكبر كان في تطبيق «المركزية الديمقراطية»، حيث تحولت إلى صورة مقنّعة لدكتاتورية الزعماء، خاصة في ظروف النضال السري. بل إن هذه «المركزية» نفسها لم تفلح في حماية المنظمات من الضربات الأمنية ولا تحصينها من الانقسامات أو الترهل. ومن الملاحظ أن مناسبات فتح الصراع الفكري داخل المنظمات كانت هي نفسها بمثابة «كلمة السر» كي تبدأ الانقسامية فعلها.

وإلى جانب نظرية «النمو الذاتي» الانعزالية التي تبنتها قيادات عديدة، يرى البعض أن الوحدات الاندماجية المتعجلة بين المنظمات استهدفت منها البعض أساساً القضاء على الآخر والسطو على كوادره، مع استمرار الحلقة تنظيمياً ونفسياً داخل التنظيم الموحد.. والخلاصة أن الوحدات كانت تؤدي إلى مزيد من الانقسامات.

هناك، أيضاً، تفسيرات ثانوية أخرى، مثل الاختراقات البوليسية، وسنوات الاعتقال الطويلة بثقلها للإنساني على أعصاب وعواطف المناضلين.

يتبقى القول إن القيادات الحزبية هي المسئولة بالدرجة الأولى عن شيوع التشرذم- العبثي أحياناً- حيث كان من المفترض أن تكون الأكثر وعياً وانتماءً واستعداداً للتضحية والإيثار.

*** وبعد ثورة 25 يناير أضيفت عوامل ومفاهيم أخرى للانقسامات. لعل أهمها تلك الفجوة «الجيلية» التي يعمل البعض على توسيعها. ومن أهم السمات التي يراد فرضها على الأعداد الهائلة من الشباب التي دخلت الفضاء العام بعد الثورة، عزلها عن الأجيال الأقدم «الفاشلة» و«الستالينية»... الخ.

هناك، أيضاً، الفجوة بين القوى والمنظمات السياسية وبين الحركات الاجتماعية الجديدة، وخاصة الائتلافات الشبابية التي عرفت م مصر في العامين الأخيرين. ومما يزيد الأمر سوءاً ذلك التراث السلبي لبعض الأحزاب وصورتها السيئة عند الجماهير والأجيال الجديدة.

ترتفع، بالطبع، الدعوة للتوحيد في حزب واحد على أساس المنابر الداخلية. ولكن القول بهذا التصور كان معقولاً- رغم أنه لم يتحقق أبداً- في فترة الحظر الحزبي قبل الثورة. كما أن المنابر «الثابتة» أقرب إلى الانسلاخ دائماً من الحزب الواحد. ويشير البعض إلى تجربة حزب العمال البرازيلي، على وجه الخصوص، في هذا الصدد، فهل يمكن القول إن الثقافة «الديمقراطية» قد ترسخت عند اليسار المصري بما يسمح بتطبيق هكذا بناء تنظيمي؟!!

أظن أن الأسلم هو التعامل مع التوحيد كعملية وليس كإجراءات فحسب. ومن المهم الشروع فوراً في تكوين قيادة «جهوية» مشتركة، مع تعظيم التفاعلات المتبادلة. وسيكون الاختبار الأهم هو مدى استعداد وقدرة وفهم قوى اليسار مجتمعة لبناء تحالفين، في آن واحد:

- تحالف الديمقراطيين الثوريين، للحفاظ على البعد الاجتماعي للثورة الحالية.

- تحالف مدني، للتصدي لهجمة القوى الظلامية المتحالفة مع العسكر.

اتحاد الاشتراكيين ضرورة ملحة لشعبنا نبيل صبحي (حزب الشعب الاشتراكي)

أخذتنا ورقة المناقشة (المقدمة من الصديق المناضل عبد القادر يا سين) — أخذتنا بعيدا في التاريخ ، الذي حاولت إيجازه، ولأنه طويل ومتشعب، فقد شاب العرض مأخذ، غير أن الكاتب الصديق أعاد — مشكورا — طرح مهمة محورية ومبدئية ، يتعاضم إلحاحها ، بالنظر إلى ما تمر به بلادنا وشعبنا من تطورات مجيدة ، ولكنها محفوفة بأخطار جسيمة ، لا رد لها، إلا بإنجاز هذه المهمة ، وهي إتحاد وتفعيل اليسار الاشتراكي.. المهمة التي هي الآن - أكثر من أي وقت مضى - بمثابة استدعاء للجند ، في ظروف طارئة.

مداخلتي في الموضوع تتناول:

1- منظورنا للمسألة؛

2- حال اليسار الاشتراكي الراهن.

أولاً: منظورنا للمسألة المطروحة :-

ونعني بكلمة «منظور» هو ما استقر عليه «حزب الشعب الاشتراكي»، منذ أمد طويل، في تشخيصه لظاهرة «الانشطار» في الحركة الشيوعية المصرية — الميلاد الثاني (على حد تعبير الورقة المطروحة). وتشخصينا يتلخص في أن الأصل كان ولا يزال تعددية، أما الانقسامية، فكانت ظاهرة جزئية .

فقد ذكرت الورقة المقدمة، مثلاً :

— أنه منذ 3 يوليو عام 1952، غدا الموقف من الطبيعة الطبقيّة للسلطة هو العامل الرئيسي في الانقسامات، كما حدث أن أنتج الموقف من سلطة يوليو 52 تماثلاً في موقف منظمة شيوعية مع موقف «الإخوان المسلمين».

— إن ورقة كورييل حول «خط القوات الوطنية» كانت «ذريعة» انشقاق الشهيد شهدي عطية الشافعي «بتكتله الثوري» على «حدتو».

هكذا، إذن تلاحظ الورقة المقدمة أن الانقسامات والوحدات - المؤثرة - كانت لأسباب فكرية وسياسية .. وبشيء من التدقيق في مجيء الميلاد الثاني (حتى في جنينته المبشرة بمجيئه) في شكل حلقات متباعدة، نجد أن سبب ذلك ليس إلا تباعد ما، في الفكر والسياسة، انعكس، أيضا، في تباعد أسلوب الوجود (المجيء) نفسه. ومنذ ستينيات القرن الماضي، كشفت دراسات ووثائق تاريخ الحركة الشيوعية (الثانية)، حقيقة أن (مجيء) فصائلها كان متباعدًا، لأن الذين حملوا مشروع المجيء اختلفوا، جذريًا، حول:

- تحليل (تشخيص) أوضاع مصر العامة؛

- الموقف من حزب الوفد؛

- الموقف من الإخوان المسلمين؛

- القضية الفلسطينية؛

- المشكلة اليهودية؛

- السودان؛

— أسلوب العمل في: «حركة أنصار السلام»، ومن قبلها «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال»،

والحركة العمالية والنقابية؛

- ثم الخلافات الجذرية، فكرياً وسياسياً، حول (ومنذ) حركة الجيش، في 23 يوليو 1952.

لكن لم يكن ممكناً في ظل سيادة السثالينية علينا جميعاً، أن نعي أو نستوعب التعددية الماركسية،

ومن ثم استحالة قبولنا، آنذاك، لمجرد القول بإمكان تعدد «النظر الماركسي» للواقع — أي واقع،

فضلاً عن الموضوعية العلمية - الطبقيّة والاجتماعية - لهذا التعدد.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة دول شرق أوروبا ، كان كاتب هذه السطور المتواضعة أول من طرح على الشيوعيين المصريين النظر لتاريخهم ، على أنه «تعدد» رؤى ماركسية ، تعكس انتماءات أو تأثير بمصالح طبقية «مستغلّة في المجتمع»، من حقها «الوجود الاستقلالي» الذي يساعدها على اكتشاف حلفائها، والسعي للنضال المشترك معهم، من واقع المصالح المشتركة ضد المظالم المشتركة، أيضاً ، دون أن يمنع ذلك تبادل النقد ، فيما هو محل اختلاف في النظر العام. ولكن، في مثل هذه الحالة، فإن تبادل النقد سيراعي ضرورات النضال المشترك..

إن مفهوم «الانقسامية» يولّد — تلقائياً — عدائية العلاقات، بعكس التفهم لموضوعية التعددية، الذي يولّد تلقائياً الاعتراف المتبادل، ومن ثم موضوعية الاتفاق حول ما هو مشترك، وموضوعية ممارسة الخلاف فيما هو محل ذلك.

غير أن أحدًا لا يمكنه إنكار ظاهرة الانقسامية في الحركة الشيوعية المصرية ، والتي انحصرت -
وفقا لمفهومنا حول التعددية — في الانشقاقات ، الصغيرة والمتعددة والمتكررة ، التي حدثت
لأسباب «ذاتية» ، أو «تنظيمية بحتة» ، أو حتى سياسية مؤقتة في منظمة «حدثو» ، أساسا . ونظرا
لشكالية أسباب الانقسامية ، فإن الأغلب الأعم هو عودة «المنقسمين» إلى «المنظمة الأم» سواء
بتوافق شخصي ، أو بنقد ذاتي ، أو بوحدة .

قد يتساءل البعض : إذا كان الأمر كذلك ، فبماذا تفسر «انشطار» الحزب الشيوعي المصري ،
المؤسس في 8 يناير 1958 إلى «الحزب الشيوعي المصري» ، و الحزب الشيوعي المصري
«حدثو» .. وبعد 4 أشهر فقط من تأسيسه ، وعلى أساس خلاف تنظيمي ، وليس فكري ، أو سياسي

!؟

وإجابتنا على هذا التساؤل تتلخص في أنه — وفقا لنظرنا حول «التعددية» — فإننا نقول إن «الوحدة»، التي أسست حزب 8 يناير ، كانت شكلية بحتة تمت بين أحزاب «متباعدة» كليًا ، وفكريًا، و سياسيا وعلميا، وكان من المستحيل — كما ثبت — أن يحوّلها قرار إداري إلى حزب ماركسي — لينيني . إن هذا القرار لم يخلق سوى كونفدرالية هشة، بين 3 أحزاب . نعم ثلاثة أحزاب ، إذ لم يلبث جناح الحزب الشيوعي المصري أن انشطر ، مرة أخرى: انشطارًا تجمّع فيه كل من تلاقت فكريتهم من مختلف المنظمات السابقة ، والآخر واحد من المنظمات التي نشأت بفكرية متباعدة عن الآخرين ، منذ ولادتها ، وهي منظمة الحزب الشيوعي الشهير ب «الراية» . وإننا نُسجل هنا ، وكما ذكرت في شهادتي المنشورة بالعدد السابع من سلسلة «شهادات وروؤى» ، أن «حدثو» و «الراية» هما حزبان ماركسيان ، لكل منهما نظره الخاص للواقع الوطني ، وأساليبه الخاصة في التنظيم ، وفي العمل الجماهيري، وسائر قضايا النضال ،

ولذلك من حق كل منهما الاستقلالية ورفض الذوبان.. والأمر ذاته بالنسبة للفصيل الثالث، الذي كانت غالبية كوادره من «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» (طلیعة العمال)، الذين التقت توجهاتهم الفكرية مع كوادر أخرى من رفاق مختلف المنظمات .

لأن القيادات التي أعادت تنظيم «الحزب الشيوعي المصري» في عام 1975، كانت تنتمي كلية إلى مدارسها الفكرية الآتية في الميلاد الثاني، وكذلك كانت القيادات التي رفضت «حل الحزب الشيوعي» واستمر ب «حزب 8 يناير»، أو بتأسیس «حزب العمال الشيوعي المصري».. فإن هذه الأحزاب لم تطرح فيما بينها قضية «وحدة» ما، كما أنه في الحزب الشيوعي المصري (1975) سرعان ما تكشف خلاف فارق في الفكر والسياسة والممارسة، جماهيريا وتنظيميا.. وكانت للخلاف أصول فكرية، تعود إلى زمن «الميلاد الثاني».. لذلك ما أن رحل رمانة الميزان للحزب: الرفیق الشهید زکی مراد، حتى انشطر الحزب إلى «أصوله»، نعم نقول أصوله، أي التعددية الماركسية الموضوعية،

والحال ، الآن ، في اليسار الاشتراكي هو هكذا ، بالضبط .. تعددية موضوعية، تعكس مصالح أو تأثر بمصالح اجتماعية جميعها مضطهدة ، والصحيح والصحي معاً هو الاعتراف — بشفافية - بموضوعية هذه التعددية ، التي هي المعبر العلمي عن حقيقة الوضع ، والمعبر العلمي أيضاً ، للحد من الآثار السلبية للتعددية على الجماهير ، بل وتحويلها إلى حافز للفاعلية الجماهيرية .. ولاستعادة مصداقية الاشتراكية لدى شعبنا العظيم.

ثانياً - جبهة الاشتراكيين والحال الراهن لليساار

ترث جميع احزاب اليسار الاشتراكي جميع التدايعات باللغة الصعوبة الناشئة من كارثتين :-

الأولى - قراري حل الحزبين الشيوعيين (المصري، والمصري «حدثو») في عام 1965 .

والثانية - انهيار الاتحاد السوفييتي ، ونظم دول شرق أوروبا.

لسنا في حاجة لأي دليل على أن تدايعات الكارثتين تتمركز حول أثرين أساسيين :

الأول: فقدان مصداقية الاشتراكية والشيوعية لدى الرأي العام المصري.

والثاني: شيوع حالة من التيه والتخبط — بل والارتداد — بين الشيوعيين أنفسهم، ليس في بلادنا فحسب، وإنما في كل العالم، تقريبًا. و صاحب ذلك انكماش وانقسامات، طالت حتى عددا من أكبر الأحزاب الشيوعية (فرنسا - إيطاليا - الهند، وغيرها). ورغم مرور عشرين عاما على الكارثة، ورغم الأزمة العامة المتفاقمة للرأسمالية العالمية، فإن كل الاجتهادات الفكرية حول أسباب انهيار نظم «حلف وارسو» بقيادة الاتحاد السوفيتي، لم تقدم اجتهادا واحدا مقنعا للجموع الكادحة — ولا حتى لجمهرة الشيوعيين — بالأسباب الموضوعية، لهذا الانهيار السريع، والمؤيد جماهيريًا في بلدانه، اجتهادا يحوّل الصدمة إلى وعي أعلى، وفهم أعمق للفكر الاشتراكي العلمي، ويشحذ نضالا مستجدا مسلحًا بخبرة مريرة، من أجل عودة الكادحين إلى طريق النصر.

ليس هذا فحسب، بل أن ما هو أشد خطرًا هو الاستمرار غير المبرر لما أسميه «حالة» مراجعة أسس علمية، أكدتها حتى تداعيات التطورات السياسية والاجتماعية في مختلف بقاع الأرض، منذ الانهيار وحتى الآن. ونعني من هذه الأسس - بصفة خاصة - مسألتين:

الأولى ، هي المفهوم العلمي للدولة في الاشتراكية ؛

والثانية ، هي الضرورة الموضوعية — الشرطية — لدور حزب الكادحين المنظم على الأسس

اللينينية ، أيديولوجيا وطبقيا وتنظيميا.

إن الانهيار السريع لنظم دول «حلف وار سو» إنما يرجع إلى تراكم آثار ارتداد القيادة السوفيتية

عن مفهوم الدولة في الاشتراكية .. أي عن «كل السلطة للجمعيات العمومية للعاملين والفلاحين

والجنود».. فالديمقراطية سلطة ، كما كان يردد ماركس .. وسلطة الكادحين تعني ديمقراطيتهم

الفعلية. كما يرجع ذلك الانهيار إلى الارتداد ، أيضًا، عن المفهوم الثوري لدور الحزب الثوري. إن

هذا الدور ليس إلا حفزًا وتنظيمًا وتثقيفًا للجماهير بمصالحها : قبل الثورة ، وتتمثل في العمل على

حكم نفسها بنفسها؛ وبعد الثورة ، وتتمثل في ممارسة حكمها لنفسها .. ومن ثم، فإن دور الحزب

الثوري ليس ، أبدًا، أن يحل محل الجمعيات العمومية للكادحين في السلطة .

إن استمرار «حالة» الارتداد بين القيادات الشيوعية، يفسّر «حالة» إضاعة الفرص التاريخية التي لاحت ، واللائحة ، للكادحين عالمياً ومحلياً، خاصة في خضام تزايد تردي أوضاعهم الكلية ، جراء الأزمة العامة التي تخنق - أو من المفترض أن تخنق حتى الموت - الرأسمالية العالمية.

إن «حالة» الارتداد المصاحبة لانكماش الصدمة ، أتاحت للسلطة في بلادنا - كما في بلاد أخرى - أن تهيمن على الفكر الجمعي ، حيث لم تضيع الوقت ، فعكفت على توظيف كل وسائلها وألستها ، لتغيب هذا الفكر ، في ظلمات فكر يشيع الاستسلام ، والتواكل ، والقدرية ، والجمود . وأداتها في ذلك ، هي تفسيرها المبتسر للدين ، وترويجها لنصوص مجتزأة ، ومفاهيم مغلوطة تذكي بها روح التعصّب والفرقة بين المستغلين ، وهذا بالإضافة إلى تكثيف تشويهها للاشتراكية «المنهارة» ، وإلى استمرار ترديدها لتكفيرها ، وتكفير المناضلين من أجلها .

وباختصار ، نجحت البورجوازية (مؤقتاً) في إغراق الفكر الجمعي للأمة في غمام يشكل عائقاً طبيعياً أمام تقبله للاشتراكية والاشتراكيين .

هناك، إذن، عوامل يمكن القول بأنها موضوعية للأزمة الراهنة لليساار الاشتراكي المصري. ولكن لأن الأزمة تكمن في «حالة» الارتداد عن أسس مبدئية للاشتراكية العلمية، وفي حالة العزلة عن الجماهير، بسبب الارتداد عن الشروط الضرورية التي يتعين توافرها في الحزب النضالي، نقول، لأن الحال كذلك، فإن المشكلة، جوهرياً، في الاشتراكيين أنفسهم.

ثمة عوامل تزيد من حدة الأزمة في مصر، وهذه هي:

- 1— لا تزال لبعض القيادات في كافة فصائل اليسار الاشتراكي تعكس، في فكرها وممارستها، الحليقة القديمة، رغم ترديدها - قولاً - لمقولة التعددية.
- 2— وترتبط هذه الممارسات بشيوع «الذاتية»، و«الزعامية»، و«التعالى»، حتى أن الحلقية تهبط لدى البعض من تحلق حول تاريخ وفصيل، إلى تحلق للذات المنفردة القارئة لخلفية كل فكر أو رأي... بل وكل شخص، ومن ثم العازفة و«غير المضطرة»! لسماع فكر أو رأي.. فما حاجتها لذلك؟ وما أهمية «إضاعة الوقت!» في مناقشة؟!

ولنا مع مثل هذه السلوكيات تجارب فعلية، نورد منها ما يلي القليل ، كأمثلة:

- في المؤتمر الأول لليسر المصري ، المنعقد في يونيه / حزيران / 2010 ، طالب حزبنا بتضافر جهود اليسار ، لشن حملة تنوير في قرانا ومدننا ، موجهة للفقراء ، وهدفها انتشال الكادحين من غيبوبة الفكر السلفي الظلامي .

لم يلتفت أحد لهذا الطلب الذي كنا قد أسسناه ، على دراية وممارسة عملية.. وها هي النتائج بادية ، بعد عام ونصف كاملين ، أضعتها بالتعالى والتفرد .

- في المؤتمر الأول التأسيسي (التشاورى) لحزب التحالف الشعبى الاشتراكى» ، والذي انعقد بنقابة التجاريين (2011 / 2 / 27) ، طالب ممثل حزبنا أن تتركز جهودنا - قبل الانغماس في بلورة الحزب الجديد - في التوجه والانتشار بين الملايين ، التي كانت لا تزال محتشدة في المدن، وفي كل المحافظات ، لنطرح ، وندعو إلى ، شعارات أسميناها «شعارات اللحظة الثورية التالية لانتصار شعار (ارحل)» ، وهذه الشعارات كانت:

- إلغاء الطوارئ؛

- محاكمات سياسية لمبارك وطغمته؛

- إلغاء دستور عام 1971 وتعديلاته.

مرة أخرى ، لم يلتفت أحد، وتم التفرد بالانغماس في بلورة الحزب الجديد (والمستمر حتى الآن) .. بينما أثبت تطور الأحداث صحة دعوتنا «الدون كشوتية» يرافق (كما تصفون ممثلينا) . -

— مرة ثالثة — منذ أيام ، حيث تقدمنا باقتراح إلى «حزب التحالف الشعبي الاشتراكي» ، خاصًا

بالممارسة النيابية .. ولم يهتم أحد حتى بالرد علينا ، أو بإفادتنا بأنه حتى قرأها.

لذلك: ندعوكم أن تواجهوا مسؤولياتكم الجسيمة في ظروف الأخطار الراهنة المحدقة بالتطور

الديمقراطي لشعبنا العظيم.

ونقترح: دعوة لكبار مسؤولي أحزاب اليسار الاشتراكي إلى:

1— تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق فيما بينهم (كموضوعات فحسب) من واقع البرامج واللوائح . وإعلان ذلك .

2— تقييم الأوضاع الراهنة في بلادنا، والاتفاق على العمل المشترك الممكن، خاصة بالنسبة لتسييس وتوحيد الحركة العمالية، وبالنسبة لرئاسته الجمهورية، وبالنسبة للتوجه الاقتصادي العام..

والأمر مطروح وشكرًا،،

القاهرة في 17 / 2 / 2012

مائدة مستديرة حول أزمة اليسار المصري

في «مؤسسة الهلالي للحرريات»، بالقاهرة، نظمت «الجبهة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية» مائدة مستديرة، تحت عنوان «أزمة اليسار المصري». قدم الورقة الرئيسية عبد القادر ياسين. وناقشها كل من: عبد الغفار شكر (التحالف الشعبي الاشتراكي). ومن الحزب نفسه عبد السلام جعفر، ومن «الاشتراكي المصري» ساهم كل من د. محمد هشام، وسعد الطويل، وحسن شعبان، ومصطفى مجدي الجمال، ومن «الحزب الشيوعي المصري» صلاح عدلي.

أدار المائدة عبد العال الباقوري، واستمرت ثلاث ساعات متصلة (11 ص — 2 م)، من يوم السبت (2012 / 2 / 18).

افتتح الباقوري المائدة، مؤكداً على ما انتهت إليه ورقة ياسين، من أن قوة اليسار في وحدته. فيها يستعيد هيئته، ويسترد ثقة الجماهير به، ويحقق حضوراً ملحوظاً في الحركة السياسية المصرية، كما يضع حداً لاعتذار المستنكفين عن الإسهام في النشاط اليساري المصري.

تبعه ياسين، فعرض لأهم استنتاجات ورقته، التي حصرها في العوامل التي حفّت بالانقسامات

المتوالية في اليسار المصري، وأهمها:

* **الخلافات الشخصية** وفي التقدير بين المؤسسين (كومب، كورييل، إسرائيل، شوارتز).

* **الصراع حول التمصير.**

* **مد الاستحقاقات** من التعبيرات العلنية إلى المجال السري.

* **ضعف التثقيف** النظري والسياسي، مما أفسح في المجال لفكر البرجوازية الصغيرة،

بتطرفاتها اليمينية واليسارية، وقد غرق سجل عضوية فصائل اليسار المصري بعناصر تلك

البرجوازية، مقابل **ضعف الحضور البروليتاري**، وغياب العنصر الفلاحي.

* غياب الديمقراطية الداخلية، إلى حد بعيد.

لعلنا نفتح الباب لوحدة اليسار، ما يؤهله لإجراء مراجعة نقدية لمسيرة اليسار المصري.

كان شكر أول المداخلين، وبدأ مداخلته بالقول إن الانشقاقات نتيجة، بسبب افتقاد الطابع

المؤسسي، والانقطاع وتبديد الخبرة، والطابع النخبوي للحركة. ما يقودنا إلى السؤال: كيف يمكن

لليسار المصري أن يتجاوز هذا المحنة؟!

أكد المداخل بأن اليسار يمتلك مقومات نهوض جديد؟ وإن تحفظ بأن الأمر ليس رهناً بتوحيد

اليسار، بل بخلق أطر مشتركة لعمل سياسي مشترك، لفترة زمنية محددة، تُفضي إلى تعزيز الثقة،

وخلق أرضية مشتركة، في ما ينجح أحد الأحزاب اليسارية في الارتباط بالحركة الجماهيرية .

وحدد شكر المطلوب من هذا الحزب في ما يأتي:

-كسب الشباب.

-تطوير الخطاب السياسي للحزب؛

-تطوير مناهج الاقتراب من الجماهير؛

-بناء الحزب، كمؤسسة ديمقراطية جماهيرية؛

-وممارسة سياسة تحالفات صحيحة.

كان د. محمد هشام (الاشتراكي) ثاني المداخلين، بادئاً بتحييد، أولاً، التكثيف الشديد في ورقة

ياسين، كما في كتابه الجديد (الحركة الشيوعية المصرية)؛ وثانياً موضوعية الورقة، وتخلصها من

الفكرة المسبقة. وإن تحفظه هشام أولاً، على قول ياسين بأن «الكومنترن» أسهم في الحيلولة دون

انشقاق حزب العشرينيات؛ وثانياً في أن العلنية ليست، دائماً، مانعة لغياب الديمقراطية.

تساءل المداخل الثالث، المهندس سعد الطويل (الاشتراكي) —وهو الوحيد من جيل

الأربعينيات - عما إذا كان أمام وحدة اليسار، أم أمام بناء حزب يساري جماهيري؟!!

كما رأى الطويل بأن أحد أسباب الانقسام هو أن «الكومترن» كان تحت قيادة الاتحاد السوفييتي وحزبه البيروقراطي، الذي انعكست خلافاته على بقية الأحزاب الشيوعية في العالم. وبعد طرد «الحزب الشيوعي المصري» من «الكومترن» (1930)، استحال تسمية أي فصيل يساري باسم «الحزب الشيوعي». ومن هنا كانت الانقسامات في اليسار المصري، والبداية (أواخر الثلاثينيات) المنقطعة عن الميلاد السابق (حزب العشرينيات).

انتهى الشيوعي المخضرم إلى أن المشكلة الراهنة تتمثل في الحزب الجماهيري. ذلك أن ثورة 25 يناير 2011 المصرية تفوق ثورة 1919 الوطنية المصرية. وقد اتسعت كثيرًا دائرة المصريين المستعدين للعمل السياسي، وتمنى المداخل «ألا تفوتنا الفرصة».

لاحظ صلاح عدلي (الشيوعي المصري) بأن هذه ندوة ضمن عشرات الندوات التي خصصت لمناقشة أزمة اليسار المصري؛ وآخر تلك الندوات تم تنظيمها عشية ثورة 25 يناير.

انتقل عدلي إلى عوامل تبعثر اليسار المصري، فرأى بعضها ذاتي، والبعض الآخر موضوعي، فيما ركزت ورقة ياسين على الجانب التاريخي للأزمة، مركزة على الانقسامية، تحديداً.

توقف القيادي الشيوعي عند نقطة أن الميلاد الثالث للحركة الشيوعية المصرية، في سبعينيات القرن الماضي، جاء في قطيعة مع الميلاد الثاني للحركة. ونفى عدلي أن تكون القطيعة قد حدثت، ليس فحسب لأن غالبية قيادات فصائل السبعينيات كانت تنتمي إلى الميلاد الثاني.

انتهى عدلي إلى التساؤل عما إذا كان يمكن لليساار المصري أن ينهض دون العامل الأيديولوجي؟ ورد- دون تردد- بالنفي. وعاد ليعطي صوته للتعددية، دون الانقسامات.

تلاه مصطفى مجدي الجمال، فرأى أن أهم عامل هو الشباب والتعقيد فيما بنا ضل من أجله الحزب اليساري.

أما العامل الثاني فتمثل في العيب الأساسي في الميلاد الثاني، المتمثل في «النصيّة». بقيت «السرية»، التي احتلت موقع العامل الثالث.

يعاني الشباب الي ساري من خلافات وفجوة جيلية، فضلاً عن فجوة أخرى بين الي سار عمومًا والمنظمات الشبابية.

لاحظ الجمال بأن موقف الشباب في «حزب التجمع» سلبي. وقد مدّ الشباب هذا الموقف إلى كل اليسار.

تساءل المداخل: حين تقوم منابر في الحزب، هل يتخذ القرار بأغلبية وأقلية، أم بالتوافق؟! انتهى الجمال إلى اقتراح قيام قيادة مشتركة بين «التحالف» و«الاشتراكي»، وصولاً إلى تنظيم جماهيري، يجمع في عضويته كل اليسار.

رأى حسين شعبان (الاشتراكي) بأن العقدة تتمثل في كون حزب الطبقة العاملة كان بلا طبقة عاملة، باستثناء حزب 1921. وأخذ شعبان على اليسار إهماله قضية السلطة، واستراتيجية بناء الحزب.

رفعت الجلسة لعشر دقائق، وحين عادت إلى الالتئام بدأت التعليقات بعبد السلام جعفر (التحالف)، الذي رأى أن الواقع المصري تعييه ظاهرة التشرذم، فيما أنجبت ثورة 25 يناير ظاهرة التوحد. ولاحظ جعفر بأن الأهداف الأربعة لثورة يناير هي شعارات اليسار، وتكفي لتوحيده.

فيما اعترض جلال حسن شعبان (الاشتراكي) على الاقتراح الذي قدمه عبد الغفار شكر، ومؤداه السماح بقيام منابر داخل الحزب، حيث أكد شعبان بأن المنابر تُفرِّق ولا توحد.

كما علق عبد القادر ياسين على مجمل المداخلات بادئاً بمدخلات شكر الذي كان رأى بأن الأمر ليس رهناً بتوحيد اليسار. كما اعترض ياسين على فكرة «المنابر»، التي لن تحل مسألة الخلافات، بل ستعقدها، كما أن ما من حزب، على وجه البسيطة، وعلى مدى التاريخ الإنساني كله، خلا من الخلافات. والبديل يمكن أن يكمن في الديمقراطية الداخلية الرحبة، إن جاز التعبير.

وانتقل ياسين للحديث عن قطيعة كل ميلاد لليسار مع سلفه، وأعادها ياسين إلى إدانة كل ميلاد لما سبقه. وفي رده على د. محمد هشام، أكد الأول بأن السرية ذريعة قوية لسيادة المركزية المقيتة.

كما لاحظ يا سين بأن كل محاولات التنسيق بين أطراف اليسار المصري — منذ بدأت سنة

2007 - قد ولدت ميتة.

اعترض صلاح عدلي على فكرة «المنابر»، متخوفاً من فتحها الباب للانشقاقات. فيما تساءل

حسن شعبان كيف للمنابر أن توفر شروط بناء حزب يساري؟! وأكد بأن العلنية ستسهم في تعزيز

الديمقراطية الداخلية.

لاحظت آمال خزامي (التحالف) بأن هذه المائدة تكرس النخبوية. ولاحظ سعد الطويل بأن

ماركس حين وضع نظريته، كان وضع الرأسمالية مختلفاً، وحين جاء لينين نهاية القرن التاسع

عشر، وبداية القرن العشرين، كانت الرأسمالية القومية قد تبلورت، وأدخلنا في حروب طاحنة،

واليوم علينا أن نراعي بأننا في عصر العولمة. فيما يخص الديمقراطية اعتقد الطويل بأن ثورة يناير

قد أتاحتها لنا.

أشار عبد الغفار شكر إلى أن صيغة «المنابر» تعطي الأقلية حق تقديم تقريرها إلى المؤتمر العام

للحزب، إلى جانب تقرير اللجنة المركزية.

لاحظ أحمد زكريا (مستقل) أن ما فجر الأزمة كان غياب اليسار عن الأحداث الأخيرة في مصر، وبالتالي عجز اليسار عن التأثير في الحركة الجماهيرية، وكان يمكن أن تتم معالجة مختلف المشاكل، أثناء النشاط، (كنا في الثورة نفتش عن اسم جامع، ولا نزال). في الانتخابات البرلمانية الأخيرة اندفعنا نعطي أصواتنا لقائمة «الثورة مستمرة»، على سبيل المثال. ومن هنا تمنى زكريا الخروج بإطار واسع واحد لليسر. وأشار إلى فروق ملحوظة بين الحزب السري ونظيره العلني. ختم د. محمد هشام باقتراح أن يتبنى «التحالف» و«الاشتراكي» و«الشيوعي»، فضلاً عن «الجبهة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية»، تنظيم ندوات لاحقة لاستكمال ما تم طرحه من قضايا.

وبعد، فيكفي هذه المائدة شرف إعطاء دفعة جديدة لوحدة اليسار المصري.



فهرس الكتاب

2 بطاقة فهرسة
3 مقدمة
4 فارس.. وكاتب.. وقضية
6 ورقة للمناقشة في أزمة اليسار المصري عبد القادر ياسين
19 كيف يمكن تجاوز أزمة اليسار المصري عبد الغفار شكر(التحالف الشعبي الاشتراكي)
31 أزمة اليسار بين الماضي والحاضر صلاح عدلي (الحزب الشيوعي)
42 دور الأجنب في الحركة الشيوعية المصرية وفي أزمته سعد الطويل (الحزب الاشتراكي)
68 مصطفى مجدي الجمال (الحزب الاشتراكي)
74 اتحاد الاشتراكيين ضرورة ملحة لشعبنا نبيل صبحي (حزب الشعب الاشتراكي)
90 مائدة مستديرة حول أزمة اليسار المصري
100 فهرس الكتاب